

معهد التخطيط القومي سلسلة أوراق عمل

العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج

د. حبيبة مازن
أ. مروة سعودي

ورقة عمل رقم (17)

يوليو 2025



سلسلة أوراق عمل

العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج

د. حبيبة مازن

أخصائي اقتصاد وتجارة بالمكتب الفني لرئيس معهد التخطيط القومي

Email: habibamm82@gmail.com

أ. مروة سعودي

أخصائي علاقات علمية بالمكتب الفني لرئيس معهد التخطيط القومي

Email: marwa.soudi@gmail.com

ورقة عمل رقم (17) - 2025

تم النشر لأول مرة في عام 2025 بواسطة معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق عمل معهد التخطيط القومي: تستهدف هذه السلسلة عرض بعض النتائج الأولية للبحوث التي يجريها معهد التخطيط القومي بقصد مناقشتها من جانب المعنيين من داخل المعهد وخارجه تمهيداً لتطوير هذه النتائج والارتقاء بمستوى البحث العلمي بالمعهد، وإعادة نشر الورقة في وعاء نشر محكم محلياً أو إقليمياً أو دولياً

حقوق النشر معهد التخطيط القومي 2025

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد وإنما هي مسؤولية المؤلف أو المؤلفين.

WWW.INP.EDU.EG

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم 11765
A.R.E SALAH SALEM ST. NASR CITY, CAIRO P.O.BOX: 11765

سلسلة أوراق عمل- معهد التخطيط القومي

**العلاقة التبادلية
بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج**

**The Reciprocal Relationship Between the Exchange
Rate and Remittances of Egyptian Workers Abroad**

د. حبيبة مازن

**أخصائي اقتصاد وتجارة بالمكتب الفني
لرئيس معهد التخطيط القومي**

Email:habibamm82@gmail.com

أ. مروة سعودي

**أخصائي علاقات علمية بالمكتب الفني
لرئيس معهد التخطيط القومي**

Email:marwa.soudi@gmail.com

جدول المحتويات

6	الملخص التنفيذي
9	مقدمة
10	مراجعة الأدبيات
19	التعريفات المستخدمة:
21	1. العاملون بالخارج (Expatriate / Migrant Workers)
21	2. المهاجرون (Migrants)
22	3. اللاجئين (Refugees)
22	4. النازحون داخليًا (Internally Displaced Persons - IDPs)
23	أهداف الدراسة
23	فرضية الدراسة
23	المنهجية والتحليل
24	بناء النموذج القياسي Model Construction باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS)
24	معادلة سعر الصرف
25	معادلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج
26	نموذج المعادلات المقدرة
27	بيانات النموذج القياسي (Data)
33	الأسلوب القياسي والنتائج: (Empirical methodology & Results)
34	اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)
38	الاختبارات التشخيصية: (Diagnostic Tests)
38	نتائج تقدير المعادلة الأولى (معادلة سعر الصرف):
40	نتائج تقدير المعادلة الثانية (معادلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج):
41	النتائج
42	مقترحات لتعزيز واستدامة تحويلات المصريين العاملين بالخارج
46	قائمة المراجع
46	أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية
46	ثانياً: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

الملخص التنفيذي:

يمر العالم بعدة أزمات طاحنة تضغط على مصادر النقد الأجنبي للدولة المصرية، حيث تعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر، والتي تلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد المصري وتخفيف العجز في الميزان الجاري. إلا أن هذه التحويلات تتأثر بعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

وفي البيان الصحفي الذي أصدره البنك المركزي المصري بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2023/ 2024 والذي أوضح تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل طفيف قدره 0.6% لتسجل نحو 21.9 مليار دولار (مقابل نحو 22.1 مليار دولار)، وعلى مستوى الربع الرابع من السنة المالية 2023/ 2024 (الفترة أبريل/ يونيو 2024) تصاعدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 61.4% لتصل إلى نحو 7.5 مليار دولار (مقابل نحو 4.6 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2023)

وبالإضافة إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تعد مصدرًا للنقد الأجنبي وجزءًا مهمًا من ميزان المدفوعات، والتي تراجعت خلال الفترة يوليو/ مارس 2023/2022 من نحو 23,5 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق إلى 17,2 مليار دولار، وبنسبة تراجع تصل إلى 26.1%، لذلك تبحث ورقة السياسات هذه في **“تفسير أسباب تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج وعلاقتها بتغيير سعر الصرف”**، إذ تحاول الورقة إبراز التحديات التي تواجه تحويلات المصريين العاملين بالخارج من سعر الصرف الموازي، وظهور قنوات تحويل غير رسمية، وتكلفة التحويلات المرتفعة، والأزمات العالمية مثل الكورونا، وارتفاع تكلفة المعيشة ومدى حدة المصريين العاملين بالخارج، وأخيرًا ظهور فرص استثمارية منافسة، كما تبحث هذه الورقة في الأسباب الاقتصادية والتنظيمية التي أثرت على تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي أثرت على انخفاض أجور أعداد غير قليلة من العمالة المصرية بالخارج، وارتفاع تكاليف الحياة بالنسبة لقطاعات واسعة منهم، وهو ما يُعرض هذه القطاعات من العمالة إلى مخاطر تآكل الدخل، ويؤثر سلبيًا في قدراتهم الادخارية، وبالتالي يقلص تحويلاتهم. ففي إطار العمل على هذه الورقة تم مراجعة قيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال فترة الدراسة، وقد تبين أن هناك تراجعًا بسبب الصدمات المتتالية لسعر الصرف في مصر، وانخفاض قيمة الجنيه باستمرار منذ عام 2016، فقد تسلطت الأضواء مجددًا نحو تحويلات المصريين العاملين بالخارج باعتبارها من أهم مصادر العملة الأجنبية في مصر، وعليه استهدف البحث قياس العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف والتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وباستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) لتقدير النموذج القياسي "المقدر".

بالإضافة إلى تحليل عدد من الدراسات المحلية والدولية فيما يخص تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي أوضحت أن لدينا فرصًا لتعظيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج والإفادة منها وضخها في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، وذلك

لبناء ثقة المواطنين العاملين بالخارج، وتعزيز انتمائهم بوطنهم من خلال إعلاء فكرة النجاح المشترك حيث سيتم دعم الاقتصاد المصري، واستفادة المصريين بالخارج.

وبناءً على ما سبق، تقدم ورقة العمل تحليل العلاقة بين تحويلات المصريين العاملين بالخارج وسعر الصرف، في ظل المربكات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ثم عرض التوصيات والسياسات المُمكنة لتعزيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج ودعم استقرارها.

Executive Summary

The world is experiencing several devastating crises that are putting pressure on Egypt's foreign exchange resources. Remittances from Egyptians working abroad are one of the most important sources of foreign exchange for Egypt, playing a vital role in supporting the Egyptian economy and reducing the current account deficit. However, these remittances are affected by multiple factors, including economic, political, and social factors at the local, regional, and international levels.

In a press release issued by the Central Bank of Egypt regarding the performance of the balance of payments during the fiscal year 2023/2024, the statement indicated a slight decline of 0.6% in remittances from Egyptians working abroad, recording approximately \$21.9 billion, compared to approximately \$221 billion. In the fourth quarter of the fiscal year 2023/2024 (April, June 2024), remittances from Egyptians working abroad increased by 61.4%, reaching approximately \$7.5 billion, compared to approximately \$4.6 billion during the same period in 2023.

In addition, remittances from Egyptians working abroad are a source of foreign currency and an important part of the balance of payments, which declined during the period July-March 2022/2023 from approximately \$23 billion during the same period of the previous year to \$17.2 billion, a decline of 26.1%. Therefore, this policy paper seeks to explain the reasons for the decline in remittances from Egyptians working abroad and its relationship to the change in the exchange rate.

The paper attempts to highlight the challenges facing remittances from Egyptians working abroad, including the parallel exchange rate, the emergence of informal remittance channels, the high cost of remittances through formal channels, global crises such as Covid-19, the high cost of living of Egyptians working abroad, and finally the emergence of competitive investment opportunities. This paper also examines the economic and regulatory reasons that affected the decline in remittances from Egyptians working abroad, including the decline in wages for a significant number of Egyptian workers abroad, and the high cost of living for large sectors of them, which exposes these sectors of the workforce to the risks of income erosion, negatively impacts their saving abilities, and consequently reduces their remittances. Within the framework of this paper, the values of remittances of Egyptians working abroad were reviewed during the study period. It was found that there was a decline due to successive shocks to the exchange rate in Egypt, and the continuous devaluation of the Egyptian pound since 2016. The spotlight was once again on the remittances of Egyptians working abroad as one of the most important sources of foreign currency in Egypt. Accordingly, the research aimed to measure the reciprocal relationship between exchange rates and remittances of Egyptians working abroad, using the three-stage least squares (3SLS) method to estimate the standard "estimated" model.

In addition to analyzing a number of local and international studies regarding remittances from Egyptians working abroad, which demonstrated that we have opportunities to maximize these remittances, benefit from them, and invest them in the development of small and medium-sized enterprises. This is to build the confidence of Egyptian citizens working abroad and enhance their sense of belonging to their homeland by promoting the idea of shared success, as the Egyptian economy will be supported and Egyptians abroad will benefit.

Based on the above, the working paper presents an analysis of the relationship between remittances from Egyptians working abroad and the exchange rate, in light of global and regional economic conditions, and then presents recommendations and possible policies to enhance remittances from Egyptians working abroad and support their stability.

مقدمة:

يساهم المصريون بالخارج في اقتصاد الدول التي يعملون بها، كما يساهمون بشكل مباشر ومهم وكبير في اقتصاد مصر من خلال تحويلاتهم المالية، كمصدر رئيس من مصادر العملة الأجنبية، لا سيما وأن تلك التحويلات هي تحويلات صافية لا تستلزم خروج أية عملة دولارية، مقارنة على سبيل المثال بالعوائد الناتجة عن الصادرات (كمصدر آخر للعملة الأجنبية) والتي تحتاج لمدخلات مختلفة في الصناعة، وبالتالي تتعاضد قيمة تلك التحويلات لا سيما وأنها دخل صافٍ، وبما يستلزم الاهتمام به بشكل واسع.

فقد تعرضت المالية العامة في مصر على مدى السنوات الخمس المنصرمة لضغوط كبيرة في ظل نقص مستمر في العملة الأجنبية مصحوب بزيادة حادة في المعروض النقدي. وفقدت العملة المصرية أكثر من نصف قيمتها مقابل الدولار منذ 2020 بعد أن كشفت الأزمات العالمية المتلاحقة - مثل جائحة كورونا وما تلاها من الأزمة الأوكرانية - عن نقاط ضعف في اقتصادها.

ثم بدأت الحكومة المصرية تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي خلال مرحلتين، الأولى مرحلة التثبيت الاقتصادي والثانية مرحلة الإصلاح الهيكلي. تمثلت المرحلة الأولى في التثبيت الاقتصادي في المحاور التالية: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ضبط السياسة المالية خاصة دعم الطاقة، وضبط السياسة النقدية وتحرير سعر الصرف، وتوفير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية طويلة الأجل ذات كثافة التشغيل العالية، واستحداث برامج للتحويلات النقدية للوصول إلى الفئات الأشد احتياجًا.

كما تمثلت المرحلة الثانية في برنامج الإصلاح الهيكلي في الحفاظ على مكتسبات المرحلة الأولى من البرنامج، مرحلة التثبيت ومعالجة جوانب الضعف الاقتصادي عن طريق تنويع أنماط الإنتاج وتطويرها، وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، وتوطين الصناعة المحلية وتنافسية التصدير. وعلى الرغم من وضع وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي هذا إلا أن هناك تراجعًا لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، خلال الأعوام الثلاثة الأولى بعد جائحة كورونا فقد تراجعت من 31.4 مليار جنيه للعام المالي 2021/2020 إلى 22.1 مليار جنيه للعام المالي 2023/2022 بنسبة تراجع بلغت 30% متأثرة بانتشار السوق السوداء لتجارة العملة، كما واصلت الانخفاض للعام المالي التالي 2023 / 2024 لتصل إلى نحو 21,9 مليار دولار بمعدل طفيف 0.6%. وترجع المشكلة في ضوء ما تشكله هذه التحويلات من أهمية نسبية للاقتصاد المصري، حيث تعد أحد المصادر الأساسية للنقد الأجنبي جنبًا إلى جنب مع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات وعائدات قناة السويس، حيث تشكل نحو 27.6% من إجمالي هذه المصادر، ويأتي نحو 83% منها من أربع دول رئيسية (السعودية بنسبة 43%، الكويت 19%، الإمارات 15% وقطر 6%) مع ملاحظة تراجع معدل النمو السنوي لها من 13.2% عام 2021/2020 إلى 1.6% عام 2022/2021.

لذلك تراجعت الودائع غير الحكومية بالعملات الأجنبية خلال مايو 2023 إلى 48.9 مليار دولار مقابل 49.5 مليار في أبريل الماضي، وهو التراجع الأول منذ ديسمبر 2022. بسبب التغييرات في سعر صرف الجنيه المصري أمام عملات هذه الدول، وكذلك معدلات التضخم المرتفعة، جنبًا إلى جنب مع عدم توفير أوعية ادخارية ذات عائد مميز. وغياب أدوات الاستثمار المناسبة والملائمة للمدخرين من العاملين المصريين بالخارج في المجتمع عمومًا، وفي القرى والنجوع على وجه الخصوص، وارتفاع نطاق القطاع غير الرسمي، واتساع الهامش بين السعر الرسمي للجنيه مقابل الدولار وسعر السوق السوداء، وهي النقطة التي يستغلها المضاربون بشدة. وهو ما يحرم البنوك من جانب لا بأس به من المدخرات نتيجة لتسربها إلى خارج الجهاز المصرفي، وهي النقطة التي تحسن شركات توظيف الأموال استغلالها تمامًا، خاصة أنها تركز على العلاقات الشخصية والتعامل المباشر مع الأفراد، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى هروب الأفراد من الجهاز المصرفي. وذلك نظرًا لتعقيدات المعاملات البنكية أو لسيادة انطباع لدى بعضهم بسوء المعاملة وتكلفتها.

مراجعة الأدبيات

الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة 2025 "تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025، العلاقة بين الهجرة والتنمية: مسارات نحو الازدهار"

يقدم التقرير تحليلًا للعلاقة المعقدة بين الهجرة والتنمية في المنطقة العربية، ويستعرض أحدث الاتجاهات والأنماط، ويقدم توصيات سياساته لتعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة والحد من آثارها السلبية، وفيما يخص التحويلات المالية للمهاجرين أوضح التقرير أن المنطقة العربية تعد مصدرًا وملتقىًا رئيسًا للتحويلات، مع زيادة كبيرة في التدفقات الواردة والصادرة منذ مطلع القرن، كما أوضح التقرير أن عدة دول (لبنان، جزر القمر، اليمن، دولة فلسطين، الصومال) تعتمد بشكل كبير على التحويلات كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي، كما توجد تدفقات بينية مهمة داخل المنطقة (7 دول تستقبل أكثر من 50% من تحويلاتها من دول عربية أخرى، و8 دول ترسل أكثر من 50% من تحويلاتها إلى دول عربية أخرى). وأوضح التقرير أن تكلفة إرسال التحويلات تحسنت (من 7.17% عام 2020 إلى 6.07% عام 2024) لكنها لا تزال مرتفعة وتفوق ضعف الهدف المحدد من أهداف التنمية المستدامة.

كما قدم التقرير عدة توصيات أهمها بناء أنظمة بيانات شاملة ومصنفة لتحسين القدرات الإحصائية الوطنية، وتعزيز التعاون الإقليمي لتوحيد ومشاركة البيانات، ودمج الهجرة في التنمية لضمان الاتساق بين خطط التنمية وسياسات الهجرة والسياسات القطاعية (صحة، تعليم، عمل، تخطيط حضري، استجابة للطوارئ)، وإشراك المهاجرين في عمليات وضع السياسات، أيضًا ثقل المهارات ومستقبل العمل عن طريق إصلاح أنظمة التعليم والتدريب المهني، وتوقع احتياجات سوق العمل المستقبلية، والاعتراف بمهارات المهاجرين، وتعزيز الشراكات لنقل المهارات، دعم المهاجرين وحمايتهم، تعزيز حماية حقوق العمال المهاجرين، تنظيم

ممارسات التوظيف، تسهيل تنقل اليد العاملة والمنافع الاجتماعية، تقليل تكلفة التحويلات، وإشراك المغتربين وتحفيز استثماراتهم في التنمية.

World Bank Jun 2024, "Remittances Slow in 2023, Expected to Grow Faster in 2024", Migration and Development Brief 40.

أشار التقرير إلى أن التحويلات المالية تظل مصدرًا حيويًا للتمويل الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في عام 2023، دعمت أسواق العمل القوية في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة، التي تعد أكبر مصدر للتحويلات المالية والوجهة الرئيسية للمهاجرين، تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومع ذلك، أثر انخفاض التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الروسي سلبيًا على نمو التحويلات المالية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى. في العديد من البلدان، أدى التباين بين أسعار الصرف السوقية والأسعار الرسمية إلى تثبيط تدفقات التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية. حيث تنخفض عندما يكون سعر الصرف في السوق الموازية أعلى منه في السوق الرسمية، وحسب المنطقة، شهدت تدفقات التحويلات المالية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى زيادة بنسبة 7.7%. نمت التحويلات المالية في جنوب آسيا بنسبة 5.2%، مدفوعة إلى حد كبير بالتدفقات القوية إلى الهند، بينما شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نموًا بنسبة 1.8%، مدعومة بالتحويلات المالية إلى الفلبين. وفي المقابل، شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.3% في تدفقات التحويلات المالية، إلا أن التحويلات المالية استمرت في تعزيز الحسابات الجارية للعديد من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وقضايا الديون.

World Bank Dec 2023, "Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization ", Migration and Development Brief 39.

يقدم هذا التقرير تحليلًا شاملاً للاتجاهات العالمية في تدفقات الحوالات المالية والهجرة لعام 2023، مع توقعات لعام 2024. ويسلط الضوء على أن الحوالات المالية لا تزال المصدر الرئيس والأكثر استقرارًا للتمويل الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تجاوزت قيمتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. يركز التقرير بشكل خاص على كيفية استغلال الموارد المالية للمغتربين (الشتات) - مثل سندات المغتربين وودائع غير المقيمين - لدعم التنمية وتعزيز الجدارة الائتمانية للدول، وتتمثل النتائج الرئيسية للتقرير كالتالي:

نمو الحوالات المالية: في 2023: نمت تدفقات الحوالات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة 3.8% لتصل إلى 669 مليار دولار، وهو تباطؤ مقارنة بالمعدلات المرتفعة في 2021-2022. الأداء الإقليمي: كان النمو قويًا في أمريكا اللاتينية والكاريبي (8%) وجنوب آسيا (7.2%)، بينما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضًا (-5.3%) بسبب تحويل الأموال عبر القنوات غير الرسمية نتيجة الفجوة في أسعار الصرف، كما

أوضح التقرير أكبر الدول المتلقية: الهند (125 مليار دولار)، المكسيك (67 مليار دولار)، الصين (50 مليار دولار)، الفلبين (40 مليار دولار)، ومصر (24 مليار دولار).

توقعات 2024: يُتوقع أن يتباطأ النمو إلى 2.4% بسبب ضعف الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة المضيفة للمهاجرين. تكلفة إرسال الحوالات: لا تزال تكلفة إرسال 200 دولار مرتفعة، حيث بلغ متوسطها 6.2%، وهو أكثر من ضعف هدف التنمية المستدامة 3 %

تظل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي الأعلى تكلفة في العالم لإرسال الأموال إليها 7.9% اتجاهات الهجرة: شهدت الهجرة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) زيادة قياسية في عام 2022 واستمرت قوية في 2023، مدفوعة بقوة أسواق العمل. تأتي هذه الزيادة في ظل تبني العديد من الدول سياسات أكثر تقييداً للهجرة.

يصف التقرير طرقاً عملية يمكن للدول من خلالها الاستفادة من المدخرات المالية لمواطنيها في الخارج: ودائع غير المقيمين: يمكن للدول جذب ودائع بالعملة الأجنبية من المغتربين، كما فعلت الهند بنجاح (143 مليار دولار). لكن هذه الودائع غالباً ما تكون قصيرة الأجل ومتقلبة، مما يجعلها غير مناسبة لتمويل المشروعات التنموية طويلة الأجل.

باختصار، عندما يركز التقرير على الحوالات كمصدر دخل، فإنه يقصد بشكل أساسي العاملين المصريين بالخارج والمهاجرين (بنظامية أو غير نظامية). وعندما يتحدث عن تمويل المغتربين (Diaspora Finance) مثل السندات والودائع، فإنه يستهدف بشكل أكبر المهاجرين الدائمين الذين كونوا ثروة في الخارج. أما اللاجئين والنازحون، فهم في سياق مختلف تمامًا يتعلق بالحماية الإنسانية وليس التمويل.

World Bank Jun 2023, "Remittances Remain Resilient but Are Slowing ", Migration and Development Brief 38,

يؤكد التقرير أن تحويلات العاملين للخارج أثبتت مرونتها في مواجهة الصدمات العالمية الأخيرة (مثل جائحة كوفيد-19 والنزخم والحرب في أوكرانيا)، لكن نموها يشهد تباطؤاً ملحوظاً بعد الانتعاش القوي في عام 2021، فقد نمت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 8 % في عام 2022 لتصل إلى 647 مليار دولار أمريكي. كان هذا النمو أقوى مما كان متوقعاً، مدفوعاً بقوة أسواق العمل في البلدان المضيفة (خاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وارتفاع أسعار النفط الذي عزز دخل المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي، وتدفقات مالية كبيرة من روسيا الاتحادية إلى دول الجوار (بسبب انتقال الأفراد والشركات وقوة الروبل في ذلك العام، كما توقع التقرير لعام 2023 أن يتباطأ نمو التحويلات بشكل كبير ليصل إلى 1.4% فقط، ليلعب إجمالي التدفقات 656 مليار دولار أمريكي. يُعزى هذا التباطؤ بشكل أساسي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة الرئيسية، وتأثير سنة الأساس المرتفعة بعد النمو القوي في 2021 و2022، وضعف الروبل الروسي، وتوقع انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى استمرار تحويل الأموال عبر قنوات غير رسمية في بعض البلدان بسبب عدم اليقين الاقتصادي وفروقات أسعار الصرف. كما يتوقع التقرير تباطؤ النمو في جميع المناطق في 2023، لا سيما في

أوروبا وآسيا الوسطى (1%) وجنوب آسيا (0.3%). بينما يُتوقع أن تحافظ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على أقوى معدل نمو نسبيًا (3.3%) بفضل سوق العمل القوي في الولايات المتحدة، ويشير التقرير إلى استمرار ارتفاع مستويات الهجرة غير النظامية عبر الحدود، وزيادة أعداد المهاجرين العابرين في دول مثل المكسيك والنيجر وتونس. كما أثرت الأزمات (أوكرانيا، السودان) والنزاعات الإقليمية والكوارث المناخية على تدفقات اللاجئين والنازحين داخليًا.

أ.د. فادية عبد السلام (2020) ورقة سياسات بعنوان: " تداعيات أزمة كورونا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

تناولت الورقة تحويلات المصريين بالخارج باعتبارها ذات أهمية حيوية لمصر، حيث شكلت مؤخرًا نحو 33% من إجمالي موارد النقد الأجنبي، متجاوزةً في كثير من الأحيان الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات السياحة وقناة السويس، وأوضحت الورقة أن العمالة المصرية المهاجرة تتركز بشكل كبير في الدول العربية (97% من تصاريح العمل في 2018)، خاصة السعودية والكويت والأردن والإمارات، مع أغلبية من حملة المؤهلات المتوسطة وما دونها كما أظهرت الدراسة ارتباطًا إيجابيًا ولكنه منخفض بين تحويلات المصريين وأسعار النفط العالمية (قبل الأزمة)، مما يشير إلى أن عوامل أخرى مثل سياسات سعر الصرف والتوجهات طويلة الأمد في أسواق العمل الخليجية (مثل التوطين) قد تكون أكثر تأثيرًا،

وقدمت الورقة السيناريوهات المتوقعة لتأثير الأزمة على تحويلات المصريين: السيناريو المتفائل: يستند إلى تجربة أزمة أسعار النفط 2014-2015، ويتوقع انخفاضًا محدودًا نسبيًا (نحو 11.4%)، مع وصول التحويلات إلى نحو 22.3 مليار دولار في 2019-2020 ثم 19.7 مليار دولار في 2020/2021، بافتراض عودة العمالة العالقة واستغناء محدود عن العمالة، أما السيناريو المتوسط: يتماشى مع توقعات البنك الدولي للمنطقة (-19.6%)، ويتوقع وصول التحويلات إلى 21.5 مليار دولار في 2020، مع تعافٍ بطيء إلى 25 مليار دولار في 2021، ويرتبط هذا السيناريو بعدم عودة العمالة العالقة والاستغناء عن بعضها، وقد يرفع معدل البطالة في مصر إلى حدود 15.1%، وأخيرًا السيناريو المتشائم: يفترض تركيز عمليات التسريح على العمالة المهاجرة (خاصة ذات المهارات المتدنية والمتوسطة)، وتشدد حكومات الخليج في توظيف مواطنيها، واستمرار تدهور النمو العالمي وأسعار النفط. يتوقع هذا السيناريو انخفاض التحويلات بما يقارب 50% لتصل إلى نحو 13.4 مليار دولار في 2020، ثم 18.75 مليار دولار في 2021 (بانخفاض 3% عن مستويات ما قبل الأزمة)، مع احتمال ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى ما يقارب 7.2.

وأخيرًا دعت الورقة إلى تدخلات على المستوى الوطني والإقليمي تشمل تحسين قواعد البيانات حول الهجرة، تعزيز التنسيق بين السياسات والمؤسسات المعنية، جذب مدخرات العاملين المصريين بالخارج عبر آليات استثمارية مبتكرة (مثل تأسيس صناديق استثمار أو استخدام الصكوك)، تعزيز الشمول المالي والتحويلات الرقمية، ودعم العمالة العائدة.

د. سالي محمد فريد (2020) ورقة سياسات بعنوان: "تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي"

تستعرض الورقة تحليل التداعيات المحتملة والآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي للاقتصاد المصري وعلى رأسها السياحة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس، بالإضافة إلى حصيلة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي كانت تسجل أداءً إيجابياً قبل الأزمة، وتشكل مجتمعة نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي (نحو 14.5%)، كما تُبرز الورقة التداعيات الحادة المتوقعة للأزمة على هذه المصادر، وتشمل: انكماش حاد في قطاع السياحة وإيراداته نتيجة توقف حركة السفر والطيران عالمياً، وتراجع كبير متوقع في تحويلات المصريين العاملين بالخارج (خاصة من دول الخليج المتأثرة بانخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي)، وانخفاض إيرادات قناة السويس نتيجة تباطؤ التجارة العالمية، واحتمال تراجع الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر)، وضغوط على ميزان المدفوعات وخروج استثمارات المحافظ الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في احتياطي النقد الأجنبي. كما تم تخفيض توقعات النمو الاقتصادي نتيجة للأزمة،

كما تقدم الورقة مجموعة من المقترحات للتعامل مع الأزمة وتداعياتها على المديين القصير والمتوسط، تشمل: دعم قطاع السياحة (خاصة تنشيط السياحة الداخلية وتخفيض الرسوم وابتكار برامج تسويقية)، تنويع مصادر النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على الخارج، انتهاج سياسات مالية ونقدية توسعية موجهة لدعم القطاعات والطلب المحلي، إدارة الاستهلاك المحلي لترشيد الطلب على الواردات، بحث سبل مساعدة العائدين من الخارج على استثمار مدخراتهم، بالإضافة إلى الاستعانة بالدعم الفني والمالي من المؤسسات الدولية

أ.د. فادية عبد السلام (2019) ورقة سياسات بعنوان: "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة المنافع والأعباء المترتبة على اعتماد مصر على مصادر التمويل الخارجي، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض (الديون الخارجية)، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. كما تسعى لقياس كفاءة وفعالية هذه المصادر وتأثيرها الكمي على النمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى أن كفاءة مصادر التمويل الخارجي تعتمد بشكل حاسم على السياسات الاقتصادية والإطار المؤسسي للدولة. لتحقيق أقصى استفادة وتقليل الأعباء، كما أوصت الدراسة بالآتي: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيا المتقدمة، و ترشيد الاقتراض الخارجي وربطه بمشروعات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية قادرة على خدمة الدين، العمل على توجيه تحويلات العاملين نحو الاستثمار المنتج (على الرغم من صعوبة ذلك) من خلال توفير الحوافز وتحسين مناخ الاستثمار المحلي وتطوير أدوات مالية مناسبة، التركيز على تعبئة الموارد المحلية (الادخار والاستثمار المحلي) كركيزة أساسية للتمويل المستدام، تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي لزيادة كفاءة استخدام كافة موارد التمويل.

عبد الرحمن عبد الله عدو (2023) بحث بعنوان "دور التحويلات المالية في تحفيز النمو الاقتصادي بشرق أفريقيا"، الجامعة الوطنية الصومالية، مقديشو، الصومال

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التحويلات المالية وتأثيرها الفعلي على النمو الاقتصادي كونها مصدرًا حيويًا للتمويل الخارجي في دول شرق أفريقيا، متجاوزةً في كثير من الأحيان الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية، كما تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعزز أو تعيق هذا التأثير. اعتمد التحليل على بيانات 15 دولة في المنطقة خلال الفترة (2000-2022) باستخدام نماذج اقتصادية قياسية متقدمة لضمان دقة النتائج، والتي تمثلت في التالي:

1. وجود علاقة إيجابية وقوية بين التحويلات المالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. حيث تؤدي زيادة التحويلات بنسبة 1% (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة تقارب 0.5%.
 2. من المعوقات الرئيسية ارتفاع معدلات التضخم والنمو السكاني السريع بشكل كبير والذي يقلل من الأثر الإيجابي للتحويلات، حيث يؤديان إلى تآكل قيمتها الحقيقية وزيادة الضغط على الموارد.
 3. يلعب تطور القطاع المالي (الشمول المالي) دورًا محوريًا في تعظيم الاستفادة من التحويلات، من خلال توجيهها من الاستهلاك المباشر إلى قنوات استثمارية منتجة.
- فقد خلصت الدراسة إلى أن التحويلات المالية ليست مجرد وسيلة لدعم معيشة الأسر، بل هي محرك حقيقي للتنمية المستدامة في شرق أفريقيا. إلا أن إطلاق إمكاناتها الكاملة مرهون بوجود بيئة اقتصادية وهيكلية داعمة. بدون سياسات موجهة، قد يظل تأثير هذه التدفقات المالية المهمة محدودًا. وأوصت الدراسة بالآتي:
- تعزيز الشمول المالي: تسهيل وصول الأسر في المناطق الريفية إلى الخدمات المصرفية والائتمانية لتشجيع استثمار التحويلات في مشروعات صغيرة ومنتجة.
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: إعطاء الأولوية للسياسات النقدية التي تهدف إلى السيطرة على التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للتحويلات.
 - تبني سياسات مشجعة على الاستثمار: تصميم حوافز ضريبية ودعم فني لتشجيع المستفيدين من التحويلات على إطلاق مشروعات ريادية تسهم في خلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد.

دراسة كوفور وبواتينغ (2024): "أثر التحويلات على النمو والبطالة في نيجيريا: هل تساهم التحويلات في آثار المرض الهولندي؟"

- قدمت الدراسة تحليلًا تجريبيًا للعلاقات المعقدة بين التحويلات المالية، والنمو الاقتصادي، والبطالة في نيجيريا، مع التركيز بشكل خاص على احتمالية مساهمة هذه التحويلات في ظاهرة "المرض الهولندي" (Dutch Disease) "تكتسب

الدراسة أهميتها من كون نيجيريا واحدة من أكبر متلقي التحويلات في أفريقيا جنوب الصحراء، بينما تواجه في الوقت نفسه تحديات اقتصادية هيكلية، مما يجعلها حالة دراسية مثالية لفهم الآثار السلبية المحتملة لهذه التدفقات المالية.

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتحدى النظرة التقليدية للتحويلات كعامل إيجابي بحت. فقد وجدت الدراسة علاقة سلبية ومستقرة في المدى الطويل بين التحويلات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن زيادة التحويلات ترتبط بانخفاض النمو الاقتصادي في نيجيريا. وبالتوازي مع ذلك، كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين التحويلات ومعدل البطالة، مما يعني أن هذه التدفقات قد تساهم في زيادة البطالة بدلاً من تخفيضها. تفسر الدراسة هذه النتائج من خلال "فرضية الخطر الأخلاقي (moral hazard)"، حيث قد تؤدي التحويلات إلى خلق نوع من التواكل وتقليل حافز البحث عن عمل لدى الأسر المتلقية، مما يقلل من المشاركة في القوى العاملة ويؤثر سلباً على الإنتاجية الإجمالية.

- كما أظهرت الدراسة أن تدفقات التحويلات الكبيرة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي في نيجيريا. هذا الارتفاع يجعل السلع المحلية (خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة) أكثر تكلفة في الأسواق العالمية، مما يضعف القدرة التنافسية للقطاعات التصديرية غير النفطية. ونتيجة لذلك، قد تتجه الموارد نحو القطاعات غير القابلة للتداول (مثل الخدمات والعقارات)، مما يعيق جهود التنوع الاقتصادي ويؤدي إلى فقدان الوظائف في القطاعات الإنتاجية.

- وقدمت الدراسة رؤية أكثر حذرًا لآثار التحويلات في الاقتصادات النامية المعتمدة على الموارد. فبينما توفر التحويلات دعمًا ماليًا حيويًا للأسر، فإنها قد تحمل في طياتها عواقب سلبية على المستوى الكلي إذا لم تتم إدارتها بشكل فعال. وتوصي الدراسة صانعي السياسات في نيجيريا بضرورة تصميم استراتيجيات تهدف إلى توجيه التحويلات نحو الاستثمارات الإنتاجية بدلاً من الاستهلاك فقط، واتخاذ إجراءات للحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد لمواجهة آثار المرض الهولندي.

دراسة الأزهرى والأدهم والعقاد (2023): "أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في مصر: منظور الشمول المالي"

قدمت الدراسة تحليلاً تجريبياً مبتكراً للعلاقة بين تحويلات العاملين المصريين في الخارج والنمو الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على دور الشمول المالي كعامل وسيط. وأظهرت النتائج أن تأثير التحويلات يعتمد بشكل حاسم على معدل نموها. كما قدمت الدراسة نتيجة لافتة حول محدودية دور الشمول المالي في تعزيز هذه العلاقة في السياق المصري خلال فترة الدراسة، مما يفتح الباب أمام تساؤلات حول فعالية سياسات الشمول المالي وقنوات التحويلات.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي ليست خطية، بل تأخذ شكل منحنى حرف "U" هذا يعني أنه عندما تكون معدلات نمو التحويلات منخفضة، يكون تأثيرها على النمو الاقتصادي سلبياً أو غير ذي أهمية. ولكن، عندما

يتجاوز معدل نمو التحويلات حدًا معينًا يصبح تأثيرها إيجابيًا، كما حددت الدراسة نقطة الانعطاف (inflection point) التي يتحول عندها تأثير التحويلات إلى إيجابي. ووجدت أن الأثر الإيجابي للتحويلات على النمو الاقتصادي لا يظهر إلا عندما يتجاوز معدل نموها السنوي 41.37%. وخلال فترة الدراسة (2004-2020)، لم يتم الوصول إلى هذه العتبة إلا في ثلاث سنوات فقط (2005، 2007، و2010)، مما يشير إلى أن الأثر الإيجابي المباشر للتحويلات كان حالة استثنائية وليست قاعدة عامة، ووجدت الدراسة أن الشمول المالي لم يكن له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، سواء بشكل مباشر أو كعامل معزز ((moderator لعلاقة التحويلات بالنمو. وهذا يعني أن زيادة مستوى الشمول المالي لم تنجح في تقوية الأثر الإيجابي للتحويلات. ويفسر الباحثون ذلك باحتمالية أن جزءًا كبيرًا من التحويلات يتم عبر قنوات غير رسمية أو يتم تحويله في السوق الموازية، مما يحد من تأثير السياسات المالية الرسمية. خلصت الدراسة إلى أن التحويلات وحدها لا تؤثر بشكل جوهري على النمو الاقتصادي في مصر، وأن المصدر الرئيس للعملة الأجنبية لا يزال يعود إلى الديون الخارجية. وهذا يدعم التوصية بضرورة تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد المفرط على التحويلات لتحقيق نمو مستدام.

رسالة ماجستير الطحلاوي (2024): "أثر التحويلات على مستوى التحصيل التعليمي للأطفال في مصر: تحليل الفروق بين الجنسين"

قدمت الدراسة تحليلًا اقتصاديًا دقيقًا لتأثير التحويلات المالية على مستوى التحصيل التعليمي للأطفال في مصر، مع التركيز بشكل خاص على الفروق بين الجنسين داخل الأسر المتلقية لهذه التحويلات. وتوصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي العام للتحويلات حيث أن تلقي الأسرة للتحويلات يزيد من فرصة الأطفال (في الفئة العمرية 6-21) في الوصول إلى مستويات تعليمية أعلى. وهذا يؤكد الفرضية القائلة بأن التحويلات تخفف من قيود الميزانية على الأسر، مما يسمح لها بالإنفاق أكثر على التعليم.

وبالنسبة للفروق بين الجنسين ففي المرحلة الدراسية 6-16 عامًا كان تأثير التحويلات إيجابيًا ومتقاربًا لكل من الذكور والإناث، مما يشير إلى وجود تكافؤ نسبي في فرص التعليم الأساسي. بينما في المرحلة الجامعية 17-21 عامًا كان للتحويلات تأثير إيجابي وكبير على التحصيل التعليمي للذكور، بينما كان لها تأثير سلبي على التحصيل التعليمي للإناث وهو ما يمكن تفسيره بالمعايير الاجتماعية والثقافية في بعض المناطق، خاصة الريفية، حيث قد تفضل الأسر إنفاق الموارد الإضافية على تعليم الأبناء الذكور في المرحلة الجامعية، بينما قد يتم إخراج الفتيات من التعليم بعد المرحلة الثانوية بغرض الزواج المبكر. أكدت الدراسة أيضًا على التأثير الإيجابي القوي لمستوى تعليم الوالدين على التحصيل التعليمي لأبنائهم، مما يشير إلى أن التأثيرات الثقافية والاجتماعية تنتقل عبر الأجيال.

دراسة تشاننتشان ورودريغيز وفورتيس، (2013) "دراسة تجريبية لأثر التحويلات والإنفاق على التعليم والاستثمار على النمو في الفلبين"

قامت الدراسة بتحليل أثر كل من التحويلات، والإنفاق على التعليم، والاستثمار على النمو الاقتصادي في الفلبين، وتوصلت الدراسة إلى أن الأثر الأساسي للتحويلات المالية على الاقتصاد الفلبيني هو أثر غير مباشر، حيث يتم توجيه نسبة كبيرة من هذه الأموال نحو الإنفاق الاستهلاكي الخاص. هذا الإنفاق يحفز الطلب الكلي ويدفع عجلة النمو، مما جعل الباحثين يصفون نمو الفلبين بأنه "نمو قائم على الاستهلاك". وقد أشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي شكّل ما يقارب 78% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وكل من التحويلات والإنفاق على التعليم. وأظهرت النتائج أن مرونة النمو الاقتصادي للإنفاق على التعليم (2.28%) كانت أعلى بكثير من مرونته للتحويلات (0.35%)، مما يشير إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يولد تأثيرًا مضاعفًا ومستدامًا، حيث يؤدي إلى رفع كفاءة العمالة وزيادة تدفق التحويلات النوعية مستقبلاً. وعلى النقيض، لم تجد الدراسة أي دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار (مثل البنية التحتية) والنمو الاقتصادي، وعزت ذلك إلى القيود المالية التي تواجهها الحكومة، مثل ارتفاع الدين العام وضعف الإيرادات الضريبية.

أكدت الدراسة الدور الحيوي للتحويلات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. بالإضافة إلى دورها في تحفيز النمو حيث تعمل التحويلات كمصدر مستقر وموثوق للعملة الأجنبية. هذا التدفق المستمر يساعد الفلبين على تغطية العجز في ميزان المدفوعات (حيث تشكل التحويلات نحو 30% من عائدات التصدير)، ويقلل من تأثير الاقتصاد بالصدمات الخارجية وتقلبات تدفقات رأس المال الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بتعزيز السياسات التي تسهل تدفق التحويلات، وتطوير جودة التعليم لتلبية متطلبات الأسواق العالمية، وزيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لتعزيز النمو المستدام.

مصباح شرف (2014) دراسة بعنوان "العلاقة بين التحويلات والناتج: دليل تجريبي من مصر"

قامت الدراسة بتحليل العلاقة السببية طويلة الأمد بين التحويلات المالية للمغتربين والناتج الاقتصادي بهدف تحديد اتجاه التأثير بين هذين المتغيرين خلال الفترة من 1977 إلى 2012 حيث كانت مصر واحدة من أكبر الدول المتلقية للتحويلات في العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة سببية إيجابية ومستقرة في المدى الطويل تسير في اتجاه واحد: من التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن زيادة التحويلات تؤدي إلى نمو الناتج، في حين أن نمو الناتج لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة التحويلات في المدى الطويل. وهذا يشير إلى أن التحويلات ليست مجرد تدفقات تعويضية، بل هي عامل محفز للنشاط الاقتصادي في مصر.

وفسرت الدراسة هذا التأثير الإيجابي من خلال عدة قنوات، حيث تساهم التحويلات في تمويل الاستثمار والاستهلاك، وتدعم تراكم رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على التعليم، وتخفف من قيود السيولة لدى الأسر، مما يسمح لها بالاستثمار في مشروعات صغيرة. وتخلص الدراسة إلى توصية واضحة لصانعي السياسات في مصر بضرورة تبني سياسات حكومية تهدف إلى جذب المزيد من تدفقات التحويلات، وتسهيل قنواتها الرسمية، وضمان استخدامها بكفاءة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

التعريفات المستخدمة:

سندات المغتربين (Diaspora Bonds) هي سندات تصدرها الدول لمواطنيها في الخارج بهدف جمع التمويل، وغالبًا ما تكون بأسعار فائدة أقل من السندات السيادية العادية. نجحت دول مثل الهند في استخدامها، لكن هناك تحديات واجهت دولًا أخرى، مثل المخاطر السياسية أو عدم تسجيل السندات في الدول المضيفة للمهاجرين.

تحسين الجدارة الائتمانية للدول: إن التدفقات الكبيرة والمستقرة من الحوالات تعزز قدرة الدولة على سداد ديونها. إن إدراج الحوالات بشكل رسمي في المؤشرات الاقتصادية (مثل نسبة الدين إلى الصادرات) يمكن أن يحسن التصنيف الائتماني للدولة ويخفض تكاليف الاقتراض.

استخدام الحوالات كضمان: يمكن استخدام تدفقات الحوالات المستقبلية كضمان (Securitization) لمساعدة البنوك في الدول النامية على الاقتراض من الأسواق الدولية بتكلفة أقل وشروط أفضل. إن الدور الحيوي للحوالات كمصدر تمويل مستقر، والناجم من ثروات المغتربين يعد أداة قوية للحكومات لتعبئة رأس المال الخاص ودفع عجلة التنمية.

أسباب نجاح أو فشل سندات المغتربين في بعض الدول:

عوامل النجاح (مثل الهند): نجحت هذه السندات لأنها استطاعت مخاطبة المغتربين بشكل فعال من خلال مزيج من العوامل العاطفية والمالية

الدافع الوطني والثقة (Home Bias): يميل المغتربون إلى الاستثمار في بلدتهم الأم بدافع وطني ورغبة في دعم اقتصاده. هذا "التحيز للوطن" يجعلهم أكثر استعدادًا لقبول عائدات أقل قليلًا مقارنة بالسوق.

تصور أقل للمخاطر: المغتربون أقل حساسية لبعض المخاطر التي تردع المستثمرين الأجانب، مثل:

مخاطر تخفيض قيمة العملة: لأنهم أو عائلاتهم يستخدمون العملة المحلية بالفعل، فتأثير تخفيض قيمتها عليهم أقل.

مخاطر التخلف عن السداد: قد يشعرون بأن الحكومة ستعاملهم بشكل أفضل من المستثمرين الأجانب في حال حدوث أزمة.

عائد جذاب مقارنة بالبدائل المتاحة للمغترب: حتى لو كان العائد أقل من السندات السيادية العادية، فإنه غالبًا ما يكون أعلى من الفائدة على الودائع المصرفية في البلد المضيف، مما يجعله خيارًا استثماريًا جيدًا للمدخرين الصغار من المغتربين. الثقة في استخدام العائدات: عندما يثق المغتربون في أن أموالهم ستستخدم في مشروعات تنموية حقيقية وشفافة، يزداد إقبالهم على الشراء.

عوامل الفشل (مثل إثيوبيا، نيبال، وكينيا)

فشلت هذه السندات في جمع الأموال المتوقعة لأسباب هيكلية وقانونية وسياسية، كشفها التقرير بوضوح: **الجانب السياسي وانعدام الثقة:** في إثيوبيا: كان جزء كبير من المغتربين ينتمي إلى أحزاب سياسية معارضة للحكومة، مما أدى إلى عزوفهم عن دعمها ماليًا.

الجانب المالي والهيكل غير جذاب: في نيبال: كان سعر الفائدة المعروض منخفضًا للغاية، بالإضافة إلى أن السند كان بالعملة المحلية، مما عرض المستثمرين لمخاطر عالية تتعلق بسعر الصرف. في كينيا: كان السند أيضًا بالعملة المحلية (الشلل الكيني) وتم ربطه بسند بنية تحتية قائم، مما جعله غير مصمم ليلائم الاحتياجات المالية للمستثمر الفرد من المغتربين.

الجانب القانوني والتسويقي: في نيبال وكينيا: لم يتم تسجيل السندات لدى هيئات الأوراق المالية في الدول التي يعيش فيها غالبية المغتربين (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة). هذا يعني أنه لا يمكن تسويقها أو بيعها بشكل قانوني هناك، مما حد بشكل كبير من الوصول إلى المستثمرين المحتملين.

الدروس المستفادة لإنجاح سندات المغتربين

بناءً على تحليل النجاح والفشل، يقدم التقرير خارطة طريق واضحة لإنجاح هذه السندات في المستقبل: **التشاور المسبق مع المغتربين:** قبل إصدار السند، يجب التشاور مع الجاليات في الخارج لفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم. هذا يساعد في تحديد:

- الفئات المالية المناسبة (مبالغ صغيرة تناسب المستثمرين الأفراد).

- هيكل السند المناسب (مدة الاستحقاق، سعر الفائدة).

- العملة المفضلة (غالبًا ما تكون عملة مستقرة مثل الدولار الأمريكي لتجنب مخاطر الصرف).

الشفافية وبناء الثقة: يجب توضيح الغرض من السند وكيف سيتم استخدام عائداته بشفافية كاملة. هذا يساعد على تبديد أي شكوك أو عدم ثقة قد تكون عائقًا أمام المشاركة، ويتجنب مشكلة المعارضة السياسية.

الهيكلية القانونية والمالية السليمة، والتسجيل القانوني: يجب تسجيل السندات في الدول الرئيسة التي يقيم بها المغتربون للسماح بالتسويق والبيع القانوني.

التسعير الجذاب: يجب أن يكون سعر الفائدة تنافسيًا بما يكفي لجذب المستثمرين، حتى لو كان أقل بقليل من السندات الدولية.

استخدام عملة أجنبية: إصدار السندات بعملة مستقرة يقلل من المخاطر على المستثمرين ويزيد من جاذبيتها.

توفير السيولة وخيارات الاسترداد: سندات المغتربين هي "سندات تجزئة" تُباع لأفراد قد لا يكونون مستثمرين محترفين. لذا، من المهم توفير آلية تتيح لهم استرداد أموالهم قبل تاريخ الاستحقاق إذا احتاجوا لذلك، مما يزيد من شعورهم بالأمان.

الإفادة من الضمانات والتكنولوجيا: يمكن استخدام ضمانات من مؤسسات متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) لتقليل المخاطر وزيادة ثقة المستثمرين.

التكنولوجيا: استخدام المنصات الرقمية والهواتف المحمولة يمكن أن يقلل من تكاليف التوزيع ويسهل على المغتربين شراء السندات من أي مكان في العالم.

باختصار، نجاح سندات المغتربين لا يعتمد فقط على المشاعر الوطنية، بل على تصميم منتج مالي احترافي وموثوق ومصمم خصيصًا لتلبية احتياجات المغتربين، مع ضمان الشفافية والالتزام بالقوانين الدولية.

وفيما يلي يمكن توضيح الفرق بين العاملين المصريين بالخارج والمهاجرين (بصورة دائمة أو مؤقتة وبصورة شرعية وغير شرعية (واللاجئين والنازحين وكيفية ارتباط كل منها بموضوع (الحوالات وتمويل المغتربين):

1. العاملون بالخارج (Expatriate / Migrant Workers)

- التعريف: هم الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد آخر لغرض العمل بشكل مؤقت غالبًا. دافعهم الرئيسي هو اقتصادي بحت.
- الوضع القانوني: عادةً ما يكونون في وضع قانوني، ولديهم تصاريح عمل وإقامة مرتبطة بعقودهم.
- العلاقة بالحوالات: هم المصدر الأكبر والأكثر استقرارًا للحوالات المالية. هدفهم الأساسي هو كسب المال وإرساله إلى عائلاتهم في الوطن الأم. يحتفظون بروابط قوية مع بلدانهم وينوون العودة إليه في الغالب.
- في التقرير: عندما يتحدث التقرير عن نمو الحوالات من دول الخليج أو الولايات المتحدة، فإنه يشير بشكل أساسي إلى هذه الفئة.

2. المهاجرون (Migrants)

هذا هو المصطلح الأوسع ويشمل عدة فئات فرعية:

- أ. المهاجرون الدائمون: (Permanent Migrants / Immigrants)

○ التعريف: هم الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد جديد بنية الاستقرار فيه بشكل دائم والحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسية.

○ الوضع القانوني: قانوني بالكامل بعد استيفاء الشروط.

○ العلاقة بالحوالات: قد يرسلون حوالات في السنوات الأولى، لكن مع مرور الوقت واستقرارهم وانتقال عائلاتهم معهم، قد تقل هذه الحوالات. ومع ذلك، يصبحون جزءًا مهمًا من "الشتات (Diaspora)" الذين يمتلكون مدخرات واستثمارات في البلد المضيف.

○ وهم أيضا الجمهور المستهدف الرئيس لسندات المغتربين وودائع غير المقيمين، لأنهم يملكون رأس مال في الخارج وقد يكونون مهتمين بالاستثمار في وطنهم الأم.

• ب. المهاجرون غير النظاميين: (Irregular / Undocumented Migrants)

○ التعريف: هم الأفراد الذين يدخلون أو يقيمون في بلد ما دون تصريح قانوني.

○ الوضع القانوني: غير قانوني، مما يعرضهم لخطر الترحيل ويحد من وصولهم إلى الخدمات الرسمية.

○ العلاقة بالحوالات: هم مصدر مهم للحوالات أيضًا، لكنهم يميلون إلى استخدام القنوات غير الرسمية بسبب عدم امتلاكهم حسابات بنكية أو خوفهم من السلطات.

○ انخفاض الحوالات في بعض الدول (مثل مصر) بسبب لجوء الناس إلى السوق الموازية يعكس نشاط هذه الفئة والفئات الأخرى التي تتجنب القنوات الرسمية.

3. اللاجئين (Refugees)

• التعريف: وفقًا للقانون الدولي، هم الأشخاص الذين فروا من بلادهم بسبب خوف مبرر من الاضطهاد (أسباب عرقية، دينية، سياسية، إلخ) ولا يمكنهم أو لا يريدون العودة.

• الوضع القانوني: يتمتعون بحماية قانونية دولية تمنع إعادتهم قسرًا إلى بلادهم. دافعهم هو البحث عن الأمان والحماية، وليس اقتصاديًا بالدرجة الأولى.

• العلاقة بالحوالات: في البداية، اللاجئين ليسوا مصدرًا للحوالات؛ بل هم في الغالب متلقون للمساعدات الإنسانية. بعد سنوات طويلة من الاستقرار والاندماج في المجتمع المضيف، قد يتمكنون من العمل وإرسال الأموال، لكنهم لا يشكلون المصدر الأساسي للحوالات التي يناقشها التقرير.

4. النازحون داخليًا (Internally Displaced Persons – IDPs)

• التعريف: هم الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم لنفس أسباب اللاجئين (صراع، عنف، كوارث) لكنهم لم يعبروا حدودًا دولية، بل بقوا داخل بلادهم.

• الوضع القانوني: هم مواطنون في بلادهم ويخضعون لقوانينه.

- العلاقة بالحوالات :هم ليسوا مصدرًا للحوالات على الإطلاق .هم أنفسهم في أزمة داخل بلادهم ويحتاجون إلى المساعدة. التقرير قد يذكرهم في سياق الأزمات التي تدفع إلى الهجرة واللجوء .

جدول رقم (1)

الفرق بين العاملين بالخارج والمهاجرين واللاجئين والنازحين

العلاقة بالحوالات والتمويل	الوضع القانوني	الدافع الرئيس	الفئة
مصدر رئيس ومستقر للحوالات	قانوني ومؤقت	اقتصادي (عمل)	العاملون بالخارج
مصدر محتمل للحوالات، والجمهور الرئيس لسندات المغتربين والاستثمار	قانوني ودائم	اقتصادي/اجتماعي (استقرار)	المهاجرون الدائمون
مصدر للحوالات، غالبًا عبر قنوات غير رسمية	غير قانوني	اقتصادي/أمني	المهاجرون غير النظاميين
في البداية متلقون للمساعدات، وليسوا مصدرًا للحوالات	حماية دولية	أمني (هروب من الاضطهاد)	اللاجئون
ليسوا مصدرًا للحوالات، بل في حاجة للمساعدة	مواطنون في بلادهم	أمني (نزوح داخل البلد)	النازحون داخليًا

المصدر: Worl7Bank Dec (2023)، Migration an7Development Brief "Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization"، 39.

أهداف الدراسة:

- تحليل العلاقة بين المتغيرين لفهم كيفية تأثير كل منهما على الآخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكيف يمكن استغلال هذه العلاقة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل استقرار سعر الصرف وزيادة حجم التحويلات
- قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (1980-2020)
- فهم تأثير سعر الصرف على حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج
- تزامن هذه الدراسة مع الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والتي تتطلب فهم وتحليل العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج

فرضية الدراسة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج

المنهجية والتحليل اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الكمي: استخدام النموذج القياسي، لقياس العلاقة بين حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (1980-2020) والمتغيرات الاقتصادية والسياسية مثل: سعر الصرف، معدل التضخم، النمو الاقتصادي في مصر، وتم

الاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) لقياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وبين تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وقد تم بناء النموذج على عدد من المتغيرات بجانب سعر الصرف وتحويلات العاملين وهما يمثلان المتغيرات الداخلية للنموذج، مثل: معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، وإجمالي الادخار المحلي، ومعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (1.9 دولار يومياً)، ومعامل جيني، ومعدل نمو النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، وتمثل هذه المتغيرات الداخلية للنموذج.

▪ **المنهج الاستقرائي والوصفي:** لعرض وتحليل محتوى التقارير والدراسات السابقة والأحداث العالمية والإقليمية والأزمات ولفهم التوجهات والسياسات المتعلقة بالعمالة المصرية في الخارج خاصة في دول الخليج وتحويلاتهم لمصر.

بناء النموذج القياسي Model Construction باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS)

من أجل دراسة الأثر طويل المدى للعلاقة التبادلية بين تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومستوى سعر الصرف في مصر، أي هل يدفع ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه إلى تشجيع العاملين المصريين بالخارج على زيادة تحويل عائدات عملهم بالنقد الأجنبي إلى داخل مصر للإفادة من ارتفاع سعر الصرف، وهل يمكن لهذه التحويلات بالعملات الأجنبية أن تدفع إلى انخفاض سعر الصرف وارتفاع قيمة الجنيه نتيجة زيادة المعروض من هذه العملات، وبالتالي الوصول إلى نوع من التوازن. وللإجابة على ذلك، قامت الدراسة ببناء نموذج معادلات مقدر (Simultaneous Equation Model) مكون من معادلتين لبحث العلاقة التبادلية، وقد تم الاعتماد في تقدير هذا النموذج على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1980-2020) بإجمالي 44 مشاهدة، كما تم الحصول على البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

معادلة سعر الصرف:

تم الاعتماد على النموذج التالي في الشكل الخطي لتوضيح تأثير تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج كأحد محددات سعر الصرف على مستوى سعر الصرف في مصر، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$EX_t = \gamma_0 + \gamma_1 R_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 RIR_t + \gamma_4 MS_t + \gamma_5 GDP_t + \gamma_6 SAV_t + \epsilon_t \quad (1)$$

حيث EX_t تمثل المتغير التابع وهو سعر الصرف في الزمن t ، حيث $t=1, 2, \dots, n$ ، γ_0 تمثل ثابت الدالة، R_t تمثل المتغير المستقل المستهدف لدينا وهو مستوى تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الزمن t ، أما المعاملات من γ_2 إلى γ_6 فتشير إلى معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة لسعر الصرف بخلاف مستوى تحويلات

المصريين العاملين بالخارج، يتم تضمين مستوى التضخم INF ، وسعر الفائدة الحقيقي RIR ، ونمو المعروض النقدي MS ، ونمو دخل الأفراد الحقيقي GDP_c ، ومستوى الادخار SAV كمتغيرات ضابطة، وأخيرًا ε_t تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

فمن المتوقع أن يؤدي زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي داخل مصر، وانخفاض قيمة الدولار وارتفاع قيمة الجنيه، ونظرًا لعلاقة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بحركة سعر الصرف، وعليه قد يؤدي زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى زيادة المعروض النقدي من الدولار، مما يؤدي إلى ثبات سعر الصرف أو حتى اتجاهه نحو الانخفاض، ومن ثم يتوقع أن تكون إشارة المعامل (Y_1) سالبة.

وكذلك تؤدي زيادة نمو المعروض النقدي، وما يرتبط به من ارتفاع مستويات التضخم، إلى ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه، نظرًا لزيادة الطلب المدعوم بقوة شرائية (عرض نقدي) بشكل أكبر من قدرة الاقتصاد على توفير عملات أجنبية كافية لاستيراد السلع اللازمة لتلبية هذا الطلب، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية بشكل أكبر من المعروض منه، ومن ثم انخفاض قيمه الجنيه وارتفاع قيمة الدولار.

وبالمنطق نفسه تؤدي زيادة نمو الدخل الحقيقي للأفراد إلى زيادة الطلب، وفي المقابل سيؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على الاستثمار في العملة المحلية أكثر من العملات الأخرى، وسيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى زيادة قيمة الجنيه مقابل الدولار، وبنفس المنطق مستوى الادخار، وبالتالي فمن المتوقع أن تكون إشارة المعاملات (Y_2) (Y_4) (Y_5) موجبة، بينما تكون إشارة المعاملتين (Y_3) (Y_6) سالبة.

معادلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج

لتوضيح العلاقة العكسية تم هنا إنشاء نموذج ليوضح تأثير سعر الصرف على تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مصر، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$R_t = \lambda_0 + \lambda_1 EX_t + \lambda_2 INF_t + \lambda_3 RIR_t + \lambda_4 POV_t + \lambda_5 Gini_t + \lambda_6 CON_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

وهنا أصبحت تحويلات المصريين العاملين بالخارج (R_t) المتغير التابع، بينما تحول سعر الصرف الرسمي في الزمن إلى المتغير المستقل المستهدف، أما المعاملات من (λ_2) إلى (λ_6) فتشير معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للتحويلات الشخصية بخلاف مستوى سعر الصرف الرسمي واستنادًا إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين مستوى التضخم (INF) ، وسعر الفائدة الحقيقي (RIR) ، ومستوى الفقر (POV) ، وسوء توزيع الدخل $(Gini)$ ، ونمو الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية (CON) كمتغيرات ضابطة. وأخيرًا (ε_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف الرسمي داخل مصر وارتفاع قيمة الدولار وانخفاض قيمة الجنيه إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج؛ لأن ذلك سيؤدي لزيادة عدد الوحدات النقدية بالجنيه مقابل الدولار، ومن ثم سيشجع ذلك العاملين على زيادة تحويلاتهم للإفادة من الوضع، والحصول على وحدات بالجنيه أكثر يمكن ادخارها بمعدلات فائدة مرتفعة أو استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة المفضلة لدى المصريين ك شراء العقارات أو الأراضي أو الذهب، ومن ثم يتوقع أن تكون إشارة المعامل (λ_2) موجبة.

كذلك يؤدي ارتفاع مستوى التضخم داخل مصر إلى دفع العاملين المصريين بالخارج إلى زيادة تحويلاتهم من العملات الأجنبية إلى أسرهم داخل مصر لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يُشجع العاملين المصريين بالخارج على زيادة تحويلاتهم لادخارها في البنوك المصرية للإفادة من عوائد الادخار المرتفعة، ومثل التضخم تدفع مستويات الفقر وسوء توزيع الدخل المرتفعة العاملين المصريين بالخارج إلى زيادة تحويلاتهم من العملات الأجنبية إلى أسرهم لمساعدتهم على رفع مستويات معيشتهم ومواجهة تكاليف المعيشة، وأخيراً تؤدي زيادة نفقات الاستهلاك للأسر المعيشية إلى زيادة مستوى تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتغطية هذه الزيادة، وبالتالي يتوقع أن تكون إشارة المعاملات من (λ_2) إلى (λ_6) موجبة.

نموذج المعادلات المقدرة

باختصار، تم إنشاء نموذج للمعادلات المقدرة مكون من معادلتين لتقدير العلاقة التبادلية المقترحة بين تحويلات المصريين العاملين بالخارج وسعر الصرف في مصر على النحو التالي:

$$EX_t = \gamma_0 + \gamma_1 R_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 RIR_t + \gamma_4 MS_t + \gamma_5 GDP_{Ct} + \gamma_6 SAV_t + \epsilon_t \quad (1)$$

$$R_t = \lambda_0 + \lambda_1 EX_t + \lambda_2 INF_t + \lambda_3 RIR_t + \lambda_4 POV_t + \lambda_5 Gini_t + \lambda_6 CON_t + \epsilon_t \quad (2)$$

كما تنقسم متغيرات النموذج القياسي "المقدر" ما بين متغيرات داخلية أي (المتغيرات التي يتم تحديدها بقوى من داخل النموذج)، ومتغيرات خارجية (أي المتغيرات التي يتم تحديدها بقوى من خارج النموذج)، حيث تمثل المتغيرات الداخلية هنا سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، بينما تمثل المتغيرات المفسرة باقي متغيرات النموذج بالإضافة إلى ثابت الدالة، وتسمى المتغيرات المفسرة هنا بمتغيرات الأداة (Instrumental Variables)، وهنا قبل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار (Auxiliary Regression) الخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج، والذي أظهر أن كافة المتغيرات المفسرة تتبع الشكل الخطي في علاقتها بالمتغيرات الداخلية.

بيانات النموذج القياسي (Data)

اعتمد البحث على عدد كبير من المتغيرات لتقييم العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وكان مصدر هذه البيانات البنك الدولي والبنك المركزي المصري، وأهم هذه المتغيرات، ما يلي:

بالنسبة للمتغيرات الداخلية: فقد تم التعبير عن سعر الصرف باستخدام مؤشر سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار متوسط الفترة)، بينما تم التعبير عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمؤشر تحويلات المصريين العاملين بالخارج المستلمة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة: تم استخدام معدل التضخم (%)، وسعر الفائدة الحقيقي (%) ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنوياً)، والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي (% سنوياً)، وإجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للعملة المحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (1.9 دولار في اليوم)، ومعامل جيني، والإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (% النمو السنوي). وسوف يتم عرض جدول (A) لوصف المتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادر البيانات، و جدول (2) بيانات متغيرات النموذج القياسي لسعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (1980 – 2020)، كذلك جدول رقم (1) و (2) لتوضيح التوصيف الإحصائي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات على الترتيب، والشكل (A) لعرض التطور الزمني لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2)

وصف المتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها

البيانات	الوصف
EX	سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار، متوسط الفترة) ويشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار)...
R	نسبة التحويلات الخارجية الواردة (% من الناتج المحلي الإجمالي): وهي تشمل تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتعويضات الموظفين (دخل العمال الحدوديين والموسمين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه
INF	هو قياس لارتفاع معدل النمو السنوي أو الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) %
RIR	سعر الفائدة الحقيقي (%) هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.
MS	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنوياً): هو مجموع العملة خارج البنوك والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية والودائع لأجل، والمخزونات والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية والشبكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.
GDPc	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً): هو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية.
SAV	إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للدولار).
POV	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 1.90 دولار في اليوم هي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم بالأسعار الدولية لعام 2011.

Gini	معامل جيني؛ هو يعكس مستوى التفاوت في توزيع الدخل بالمجتمع، ويتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح.
CON	النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (% النمو السنوي) هي النسبة المئوية للنمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010

المصدر: قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي (WBI)، سنوات مختلفة

جدول (3)

بيانات متغيرات النموذج القياسي لسعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (1980 - 2020)

المتغيرات الداخلية		المتغيرات المفسرة								السنوات
سعر الصرف	نسبة تحويلات العاملين للناتج المحلي %	معدل التضخم %	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل نمو المعروض النقدي بالمفهوم الواسع %	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي %	نسبة السكان تحت خط الفقر 1.9 دولار يومياً	إجمالي الادخار مليار دولار	معامل جيني	معدل نمو النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية %	
Y1	Y2	X1	X8	X3	X4	X5	X6	X7	X8	
0.7	12.44	20.8	0.8	51.42	7.37	3.3	19.38	0.4	11.24	1980
0.7	9.85	10.3	17.58	30.9	4.71	4.3	19.02	0.41	0.66-	1981
0.7	8.82	14.8	7.8-	31.15	7.16	5.4	18.66	0.41	3.48	1982
0.7	11.84	16.1	2.03	22.63	2.42	6.1	18.96	0.41	8.37	1983
0.7	11.66	17	6.24	18.85	6.91	6.5	19.02	0.41	6.41	1984
0.7	8.22	12.1	3.07	18.3	3.02	7.9	15.88	0.42	4.93	1985
0.7	6.07	23.9	1.88	20.95	1.96	8.7	13.95	0.42	4.07	1986
0.7	8.91	19.7	3.44	20.96	1.06	6.4	12.85	0.42	4	1987
0.7	10.78	17.7	3.16	21.55	2.68	5.3	12.21	0.42	4.85	1988
0.87	8.28	21.3	0.67-	17.5	2.26	6.8	11.62	0.42	4.55	1989
1.55	11.3	16.8	1.07	28.73	3.13	7.2	10.66	0.42	4.47	1990
3.14	19.8	19.7	3.2	19.34	1.15-	5.9	9.82	0.35	4.01	1991
3.32	10.5	13.6	1.67	19.43	2.26	7.1	9	0.32	3.29	1992
3.35	12.3	12.1	9.1	13.25	0.81	7.3	8.32	0.37	3	1993
3.39	7.8	8.2	7.44	11.21	1.91	7.9	7.88	0.37	4.22	1994

3.39	7	15.7	4.55	9.9	2.56	9	7.5	0.38	3.33	1995
3.39	5.2	7.2	7.91	10.84	2.9	8.6	6.66	0.35	3.99	1996
3.39	5.3	4.6	3.56	10.77	3.39	9	6.15	0.39	4.21	1997
3.39	5.4	3.9	10.39	10.78	3.49	10.2	5.36	0.38	3.96	1998
3.4	5.4	3.1	11.94	5.66	3.99	12.1	4.34	0.34	4.5	1999
3.47	4.7	2.7	8.92	11.58	4.34	12.9	3.68	0.36	5	2000
3.97	3.9	2.3	11.21	13.22	1.59	13	2.93	0.45	3.98	2001
4.5	5	2.7	10.3	12.63	0.48	11.6	2.5	0.44	2	2002
5.85	4.5	4.5	6.33	21.28	1.29	11.5	3.03	0.37	2.33	2003
6.2	5	11.3	1.53	16.24	2.2	12.3	3.81	0.32	2.1	2004
5.78	6.1	4.9	6.52	11.49	2.6	14.1	4.52	0.32	4.83	2005
5.73	5.2	7.6	4.88	15	4.97	18.4	5.27	0.34	6.44	2006
5.64	5.4	9.3	0.08-	19.11	5.23	21.2	5.11	0.44	6.94	2007
5.43	5.7	18.3	0.11	10.48	5.27	27.3	4.98	0.31	5.73	2008
5.54	4.4	11.8	0.71	9.47	2.74	23.7	4.84	0.31	5.67	2009
5.62	4.8	11.3	0.82	12.42	3.08	31.2	4.71	0.31	4.12	2010
5.93	5.6	10.1	0.56-	6.66	0.36-	30.6	3.43	0.31	5.53	2011
6.06	6.6	7.1	6.26-	12.35	0.01-	22.6	2.58	0.31	6.48	2012
6.87	6.7	9.5	3.29	18.89	0.11-	22.7	1.97	0.3	3.34	2013
7.08	6.7	10.1	0.41	15.77	0.62	15.9	1.62	0.3	4.4	2014
7.69	6.6	10.4	1.54	18.6	2.09	19.1	1.58	0.32	3.08	2015
10.03	5.4	13.8	6.92	39.51	2.13	18.2	1.53	0.3	4.65	2016
17.78	9.2	29.5	3.87-	20.45	2.03	4.2	1.61	0.32	4.19	2017
17.77	10.8	14.4	2.56-	13.3	3.19	15.5	2.37	0.47	0.98	2018
16.77	8.5	9.2	2.2	13.28	3.49	30.2	2.97	0.45	0.95	2019
15.76	7.7	5	4.84	19.71	1.6	22.8	3.84	0.45	7.31	2020

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات (1980 – 2020)

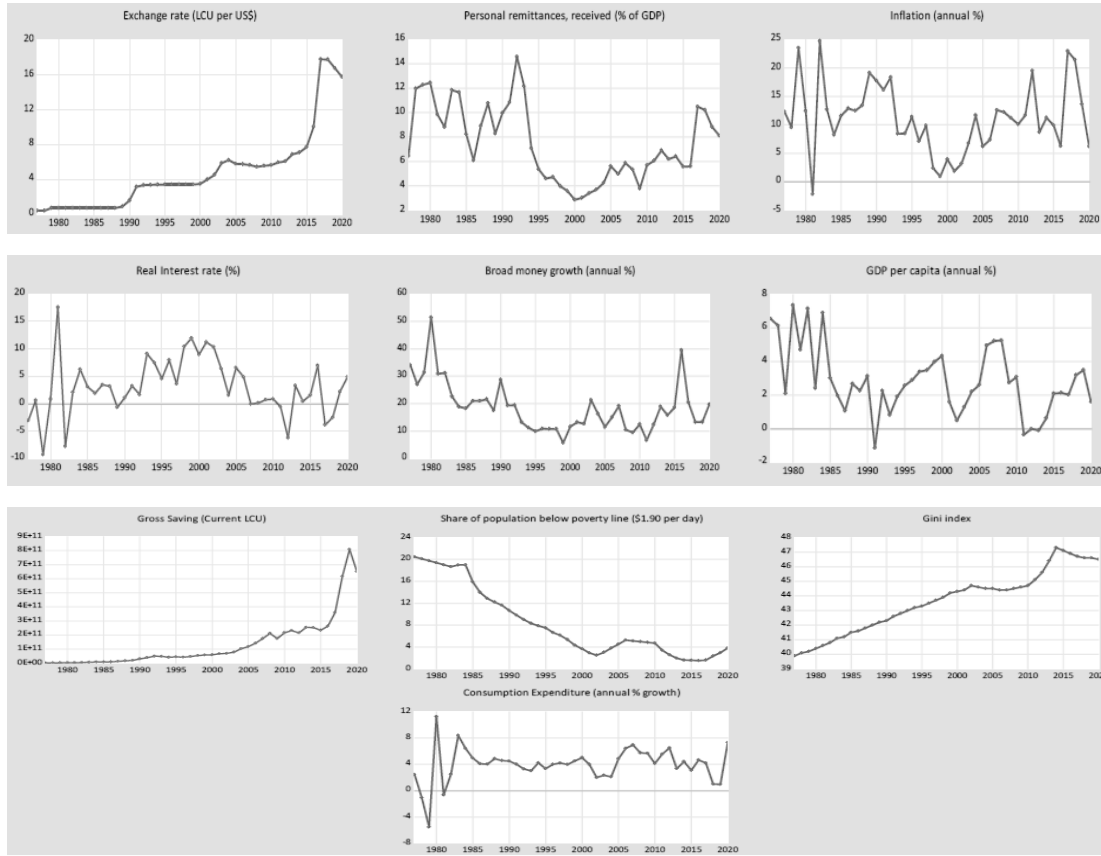
	<u>Unit</u>	<u>Obs</u>	<u>Mean</u>	<u>Median</u>	<u>Std. Dev</u>	<u>Min</u>	<u>Max</u>
<u>Dependent Variable:</u>							
Exchange rate	(LCU per US\$)	41	4.7687	3.3937	4.599	0.3913	17.783
Remittances received	(% of GDP)	41	7.4365	6.4229	3.107	2.8566	14.583
<u>Control Variables:</u>							
Inflation	(annual %)	41	11.139	11.324	6.062	-2.1982	24.731
Real Interest rate	(%)	41	3.0886	2.6319	5.276	-9.3116	17.585
Broa7money growth	(annual %)	41	18.589	17.901	9.116	5.6636	51.419
GDP per capita	(annual %)	41	2.8656	2.5830	2.026	-1.1464	7.3654
Gross Saving	(Current LCU)	41	1.3e+11	5.6e+10	1.8e+11	1.7e+9	8.1e+11
Poverty	(% of population)	41	8.3273	5.3139	6.343	1.5257	20.455
Gini index	0 -1	41	43.643	44.050	2.120	39.9	47.3
Cons Expenditure	(annual % growth)	41	3.9788	4.1532	2.630	-5.5361	11.240

المصدر: نتائج النموذج

جدول رقم (5)
مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، 1980 - 2020

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
<i>EX</i>	(1)									
<i>R</i>	(2)	-0.1108								
<i>INF</i>	(3)	0.1202	-0.0034							
<i>RIR</i>	(4)	-0.1196	-	-						
			0.3250b	0.8988a						
<i>MS</i>	(5)	-0.2313	0.4939a	0.2278	-					
					0.2394					
<i>GDPc</i>	(6)	-0.2475	0.1308	-0.0220	-	-0.2394				
					0.0642					
<i>SAV</i>	(7)	0.9286a	-0.0457	0.1255	-	-0.0642	-0.1778			
					0.1692					
<i>POV</i>	(8)	-	0.6016a	0.2082	-	-0.1692	0.5169a	-		
		0.6832a			0.1766			0.5622a		
<i>Gini</i>	(9)	0.8208a	-	-0.1214	0.0576	-	-	0.7365	-	
			0.4668a			0.4648a	0.4619a		0.9426a	
<i>CON</i>	(10)	-0.0034	-0.1130	-0.1206	0.0802	-0.0238	0.0912	0.0014	-0.1357	0.1353
										1

المصدر: نتائج النموذج



المصدر: نتائج النموذج

شكل رقم (1) التطور الزمني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1980 – 2020

ويهدف جدول (1) بجانب الشكل البياني (1) إلى وصف السمات الرئيسة لمتغيرات الدراسة، وبالنسبة للمتغيرات الداخلية يلاحظ من الشكل (1) أن سعر الصرف الرسمي يأخذ اتجاه عام صاعد باستمرار خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفع من (0.3913) جنيه لكل دولار عام 1980 إلى 17,783 جنيه لكل دولار عام 2020، مع ملاحظة وجود تغيرات هيكلية عميقة فيه خلال عام 1991 بسبب اتباع مصر لبرنامج إصلاح اقتصادي، وعام 2003، وعام 2016 بسبب تحرير سعر الصرف، أما بالنسبة للتحويلات الشخصية فيلاحظ من الشكل أنها تتأثر بشدة بالتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، ويمكن تقسيمها إلى العديد من الفترات بناء على اتجاه التحويلات، حيث الفترة الأولى (1980-1992) وهذه الفترة تتميز بتقلبات كبيرة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج من عام لآخر، ولكن في نهاية هذه الفترة وصلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لأعلى مستوى له على الإطلاق ليصل لـ 14.6% من إجمالي الناتج المحلي، أما الفترة الثانية (1992-2000)، فيلاحظ أنه بعد عام 1992 بدأت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تأخذ اتجاه هابط حتى وصلت لأدنى قيمة لها على الإطلاق لتصل لـ 2.9% من إجمالي الناتج عام 2000. أما الفترة الثالثة (2000-2016) وفيها تحول اتجاه التحويلات من هبوطي إلى صعودي لتصل إلى 5.6% من إجمالي الناتج عام 2016، وقد أدى تحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر لعام 2016 إلى حدوث تغيرات

هيكلية عميقة في الاقتصاد المصري، حيث قفز سعر الصرف من 7 جنيه إلى 17 جنيه لكل دولار مع ارتفاع معدل الفائدة على الودائع المصرية ليصل إلى 20%، مما شجع العاملين المصريين بالخارج على زيادة تحويلاتهم الشخصية للإفادة من هذا الوضع المرتفع، وعليه حدثت قفزة كبيرة في التحويلات لتصل عام 2017 إلى 10.5% من إجمالي الناتج أي تضاعفت تحويلات المصريين العاملين بالخارج عن العام السابق مباشرة. ولكن للأسف بدأت نسبة التحويلات في الانخفاض بعد ذلك لتصل إلى 8.1% عام 2020، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها تحقيق مصر لمعدلات نمو عالية خلال تلك الفترة، وبالتالي زيادة حجم الناتج بشكل كبير مع ثبات حجم العمالة المصرية بالخارج، وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج، وقد يرجع أيضًا إلى ارتفاع مستويات التضخم والانخفاض التدريجي لسعر الصرف في مصر خلال هذه الفترة الأمر الذي أخاف العاملين بالخارج، وفضلوا الاحتفاظ بتحويلاتهم الشخصية بالعملة الأجنبية وعدم تحويلها لضبابية المشهد الاقتصادي في مصر، وكذلك أثر جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والمحلي.

أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة فهي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي المصري على المدى الطويل، فخلال 40 عامًا بلغ متوسط معدل التضخم بمصر 11.12% سنويًا، وسعر الفائدة الحقيقي 3.1%، ونمو المعروض النقدي 18.6% سنويًا، ونمو الإنفاق الاستهلاكي العائلي 3.98% سنويًا، ونمو دخل الفرد الحقيقي 2.9% سنويًا، كما نجد اتجاه عام طويل الأجل تصاعدي لحجم الادخار، وعدم المساواة في توزيع الدخل بمصر، في مقابل تحقيق مصر اتجاه عام هبوطي طويل الأجل لمعدل الفقر.

وفي جدول رقم (2) يلاحظ وجود ارتباط عكسي ضعيف جدًا وغير دال إحصائيًا يعادل (-11.1%) بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وقد يرجع هذا الارتباط الضعيف بسبب التغيرات الهيكلية التي حدثت على سلسلة سعر الصرف خلال هذه الفترة الطويلة، مع تأثير سلسلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالتقلبات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، كما يلاحظ أن أكثر المتغيرات المفسرة ارتباطًا بسعر الصرف كانت حجم الادخار بمعامل ارتباط (92.9%)، يليه نمو دخل الفرد (24.8%)، ثم نمو المعروض النقدي (-23.1%)، ثم مستوى التضخم (12.2%)، وأخيرًا سعر الفائدة الحقيقي (11.9%)، أما بالنسبة للتحويلات الشخصية، فكانت أكثر المتغيرات المفسرة ارتباطًا بها كانت مستوى الفقر (60.2%) يليه مستوى التضخم (52.04%)، ثم معامل جيني (-7.46%)، ثم سعر الفائدة الحقيقي (-32.5%)، وأخيرًا نمو النفقات الاستهلاكية العائلية (-11.3%).

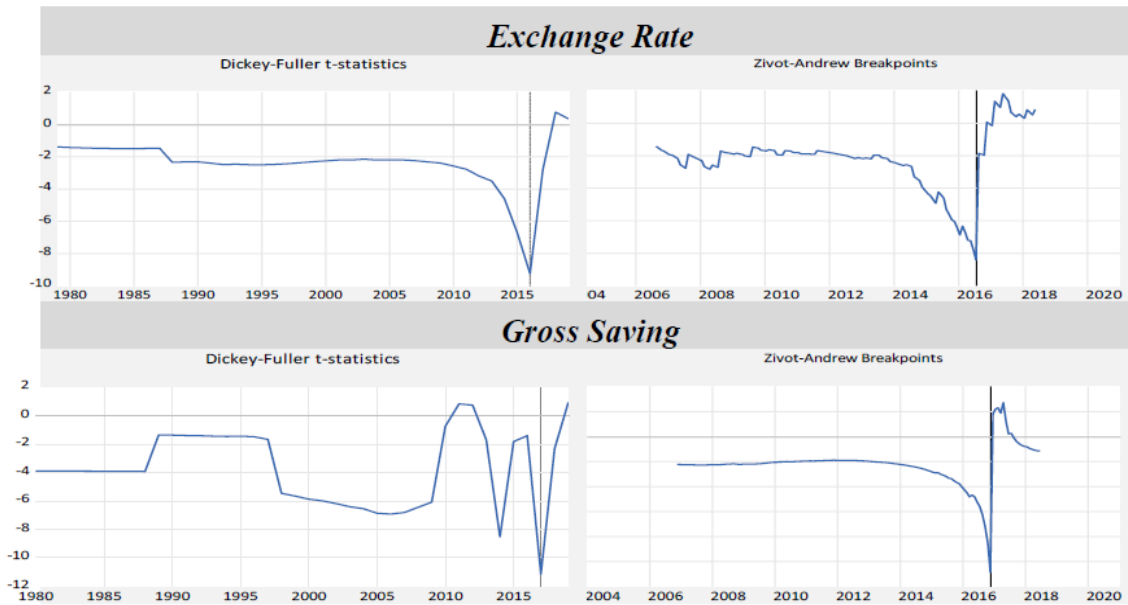
الأسلوب القياسي والناتج: (Empirical methodology & Results)

يمكن دراسة النظام الذي يتكون من معادلتين باستخدام شروط الرتبة والترتيب المعتادة (Order Conditions and Rank7)، وقد تم تحديد المعادلتين (Overidentified)، وبشكل عام، يمكن استخدام طرق عدة لتقدير نظام المعادلات المقدرة، ولكن هنا سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) لتقدير النموذج القياسي "المقدر" الحالي. حيث تأخذ هذه

الطريقة في اعتبارها عند تقدير كل معادلة كامل النمذجة الإحصائية للمعادلات الأخرى بالنموذج، ولذلك تسمى هذه الطريقة بطريقة المعلومات الكاملة"، وهي بالطبع أكثر كفاءة من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) والتي تسمى بطريقة "المعلومات الناقصة" لأنها لا تأخذ في اعتبارها عند تقدير كل معادلة الشكل الرياضي لباقي معادلات النموذج. كذلك من المعروف أن (3SLS) أكثر كفاءة من (2SLS) في أنها تسمح بالارتباطات بين الأخطاء غير الملاحظة عبر المعادلات المختلفة، وكذلك القيود بين معاملات المعادلات المختلفة، وبالتالي تحسن كفاءة التقدير من خلال الأخذ في الاعتبار حساب هذه الارتباطات عبر المعادلات ((Wooldridge, 2002 ونظرًا لأن أسلوب (3SLS) له نفس فروض أسلوب OLS، وبالتالي يلزم أن تكون كافة متغيرات النموذج ساكنة، وعليه تم التحقق من سكون المتغيرات في الخطوة التالية قبل تقدير النموذج.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تتمثل الخطوة الأولى في التحليل القياسي في التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف. ويعد اختبار جذر الوحدة للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية من أهم وأشهر الطرق التي تستخدم لاختبارات السكون، وكما هو مبين فإن اختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية وأنه من المستحسن استخدام اختبارات متعددة، وعليه تم استخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF)، وفيليب بيرون (PP) الأكثر استخدامًا في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون؛ وذلك للتحقق من قوة النتائج وثباتها (Robust)



المصدر: نتائج النموذج

شكل رقم (2)

جذر الوحدة مع كسر هيكلية

جدول (6)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختباري (ADF)، (PP)

Variables	Augmented Dickey-Fuller (ADF)			Phillips-Perron (PP)			
	Intercept	Intercept & trend	None	Intercept	Intercept & trend	None	
Remittances received			-2.2032 (0.208)	-2.5352 (0.311)	-0.7031 (0.406)	-2.2918 (0.179)	-2.6624 (0.257)
D(Remittances received)			-6.4031 (0.000)***			-9.2483 (0.000)***	-0.4154 (0.528)
Inflation			-4.9711 (0.000)***			-5.0962 (0.000)***	
Real Interest rate			-5.2708 (0.000)***			-5.4026 (0.000)***	
Broader money growth			-3.3607 (0.018)**			-3.3607 (0.018)**	
GDP per capita			-2.5765 (0.106)	-2.9757 (0.151)	-2.5459 (0.012)**	-4.2374 (0.002)***	
Poverty			-2.1090 (0.242)	-0.9004 (0.947)	-2.3523 (0.019)**	-2.1367 (0.232)	-0.3512 (0.986)
Gini index			-1.2718 (0.634)	-3.1677 (0.105)	1.7484 (0.979)	-1.2056 (0.664)	3.1486 (0.999)
D(Gini index)			-3.4364 (0.015)**			-3.4364 (0.015)**	
Cons Expenditure			-6.5102 (0.000)***			-6.5088 (0.000)***	
Critical Values			ADF		PP		
%1			-3.7696	-4.4407	-2.6743	-3.7529	-4.4163
%5			-3.0049	-3.6329	-1.9572	-2.9981	-3.6220
%10			-2.6422	-3.2547	-1.6082	-2.6388	-3.2486

المصدر: نتائج النموذج

ملاحظة: **، *** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى 1%، 5% على الترتيب.

جدول (7)

نتائج اختبار جذر الوحدة مع كسر هيكلية باستخدام اختباري (DF)، (ZA)

Variables	<u>Dickey-Fuller</u>			<u>Zivot and Andrews</u>		
	Intercept	Intercept & trend	Year of Break	Intercept	Intercept & trend	Year of Break
Exchange Rate	-2.3204	-9.2442	2016	-0.6778		2017
	(0.943)	(0.000)***		(0.999)		
Gross Saving	0.6778	-2.1163				
	(0.999)	(0.999)				
D(Gross Saving)	-11.154		2017	-10.847		2016
	(0.000)***			(0.000)***		
Critical Values	<u>Level</u>			<u>First difference</u>		
%1	-4.95	-5.72		-4.95	-5.72	
%5	-4.44	-5.18		-4.44	-5.18	
%10	-4.19	-4.89		-4.19	-4.89	
الاختبارات التشخيصية المستخدمة في نموذج الدراسة						
Problems	Tests used					
Heteroskedasticity	Wooldridge test					
Serial Correlation	Pesaran CD					
Cross-Section Dependence	Jarque-Bera					
Normality	Variance Inflation Factors (VIF)					
Collinearity	Omitting variables test base on covariance matrix					
Omit variables	RESET test for specification (squares only)					
Function Form	RESET test for specification (cubes only)					
	RESET test for specification (squares & cubes)					
Linearity	Auxiliary regression for non-linearity test (square terms)					
	Auxiliary regression for non-linearity test (log terms)					

المصدر: نتائج النموذج

ومنذ Perron (1989) وأدبيات السلاسل الزمنية تؤكد على أهمية اختبارات الكسور الهيكلية (Structure Breakpoints) عند دراسة اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، حيث أوضح Permon أن وجود كسور هيكلية في السلاسل الزمنية تجعل اختبار (ADF) التقليدي ينحاز نحو عدم رفض فرض العدم، أي يكون متحيزاً باتجاه جذر وحدة كاذب، ولكن أشار كلٌّ من (1997) Bai & Perron، Numes, et al (1998) إلى ضرورة التأكد مسبقاً من وجود كسر في السلسلة، حيث إذا لم يكن هناك نقطة كسر (تغير هيكلية) وتم عمل لها اختبار جذر وحدة في ظل وجود كسر هيكلية فستكون النتيجة هو كسر زائف

(Spurious Break)، حيث يتجه اختبار جذر الوحدة هنا إلى تقدير نقطة كسر في منتصف السلسلة، بالرغم من أن نقطة الكسر لا وجود لها في الواقع.

لذلك اختبارات جذر الوحدة لا يمكن التعويل عليها في الحالات التالية:

- عند وجود نقطة كسر (تغير هيكلي) ولم تشمل في انحدار الاختبار
- إذا كانت نقطة الكسر غير موجودة وتم ضمها في انحدار الاختبار
- استخدام تاريخ غير صحيح لنقطة الكسر في انحدار الاختبار) وذلك بالطبع في الاختبارات التي تكون فيها نقطة الكسر محددة خارجياً (exogenously)

لذلك أشارت دراسة Shrestha & Chodhaiy (2005) إلى ضرورة قيام الباحث بتطبيق حكم معين على أساس النظرية الاقتصادية من أجل وضع افتراضات حول طبيعة السلاسل الزمنية. ومن هنا بالاعتماد على الشكل (1) سوف يتم عمل اختبارات جذر وحدة التقليدي على كافة متغيرات النموذج فيما عدا متغيري سعر الصرف، ومستوى الادخار والذي سيتم اختبار سكونهم في ظل وجود تغير هيكلي حيث تتوقع من الشكل أن يكون عام 2016 نتيجة لصدمة تحرير سعر الصرف.

وعليه تم الاعتماد على اختبار Dickey-Fuller with breakpoint واختبار Andrews & Zivot (1992) اللذين يمثلان تطويراً لاختبار Perron وذلك عندما يكون هناك كسر هيكلي واحد فقط داخلي (Endogenously) أي غير معروف، ويوضح جدول (7) نتائج السكون مع وجود كسر هيكلي، هذا بالإضافة للشكل (2) والذي يوضح الكسر الهيكلي في كل اختبار.

ويتضح من نتائج السكون بالجدول (6) اتفاق اختبار (ADF) و (PP) على أن متغيرات (مستوى التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، ونمو المعروض النقدي، ونمو دخل الفرد، ومستوى الفقر، ونمو الإنفاق الاستهلاكي) كانت ساكنة عند المستوى (Level)، أي أنها متكامل من الدرجة $I(0)$. في المقابل كان متغيري تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعامل (جيني غير ساكنين عند المستوى، ولكنهما أصبحا ساكنين عند استخدام الفرق الأول (First Difference)؛ أي أنهما أصبحا متكاملين من الدرجة $I(1)$.

كذلك أظهر نتائج السكون بالجدول (7) اتفاق كل من اختبار Dickey-Fuller واختبار Zivot & Andrews على أن متغير (سعر الصرف) ساكن عند المستوى (Level)، أي أنه متكامل من الدرجة $I(0)$ ، وكانت سنة الكسر الهيكلي هي عام 2016، وكذلك اتفاق الاختبارين على أن متغير (مستوى الادخار) كان غير ساكن عند المستوى، ولكنه أصبح ساكن عند استخدام الفرق الأول؛ أي أنه أصبح متكامل من الدرجة $I(1)$ وكانت سنة الكسر عام 2017، وهو ما يوضحه الشكل (2)، وقد نتج هذا الكسر في السلسلتين نتيجة صدمة تحرير سعر الصرف.

والخلاصة: أكدت هذه الاختبارات أن متغيرات نموذج الدراسة ساكنة باستثناء متغيرات تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ومعامل جيني، ومستوى الادخار)، وبالتالي سيتطلب أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات غير الساكنة لتحويلها إلى ساكنة، وذلك لإمكانية تطبيق أسلوب المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث. (3SLS)

الاختبارات التشخيصية: (Diagnostic Tests)

قبل تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النموذج القياسي "المقدر" المستخدم في التحليل وخلوه من مشكلات القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة، وفي هذا الصدد إشارات الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول (7) بالملحق إلى خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين، كما تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج القياسي "المقدر" في تقدير العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

نتائج تقدير المعادلة الأولى (معادلة سعر الصرف):

جدول رقم (8)

تأثير التحويلات المالية على سعر الصرف

المتغير التابع: سعر الصرف (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي)

الطريقة: طريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (3SLS)

متغيرات الأدوات: السعر الثابت، التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، نمو النقد، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الادخار، الفقر، مؤشر جيني، الإنفاق الاستهلاكي،
dum_1993, dum_2017, dum_2019

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Remittances received	-0.31785	0.0865	-3.6749	0.001***
Inflation	0.19720	0.0814	2.4217	0.018**
Real Interest rate	0.22830	0.0818	2.7902	0.007***
Broa7money growth	0.03309	0.0223	1.4818	0.143
GDP per capita	-0.08619	0.0828	-1.0410	0.301
Gross Saving	0.00000	0.0000	24.997	0.000***
Dummy 2017	8.19843	1.0735	7.6372	0.000***
Constant	0.66760	1.0635	0.6277	0.532
key regression statistics				
R-squared	0.9523	Obs.		41
Adjusted R-squared	0.9429	Durbin-Watson stat.		1.4899

المصدر: نتائج النموذج

وهنا يتضح من جدول رقم (8) العديد من النتائج، فيتضح وجود تأثير سلبي لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج على سعر الصرف الرسمي في مصر، فطبقاً لمعامل الانحدار تؤدي زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي بمصر وارتفاع قيمة الجنيه بمقدار 0.3179 جنيه لكل دولار في المتوسط في الأجل الطويل، وهو أمر منطقي فزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي من العملات الأجنبية (وخاصة الدولار)، مما يساهم نسبياً في استقرار أسعار الصرف على المدى القصير، واتجاهه نحو الانخفاض على المدى الطويل.

ولكن في سياق قدرة تحويلات المصريين العاملين بالخارج على تخفيض سعر الصرف، يلاحظ أنها ضعيفة نسبياً، فطبقاً لمعامل الانحدار يتطلب خفض سعر الصرف الرسمي بمقدار جنيه مصري واحد زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة أكبر من 3% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة كبيرة جداً خاصة مع كبر حجم الاقتصاد المصري، وثبات نسبة العمالة المصرية بالخارج أو حتى تراجعها بسبب خطط دول الخليج لإحلال العمالة الوطنية لديها مقابل الأجنبية، وبالتالي فإن أهم دور لهذه التحويلات هو المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر الصرف، باعتبار تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم موارد العملة الصعبة في مصر، ولكن لا تصل لنسبة التأثير الكبير في سعر الصرف.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة فيتضح وجود تأثير إيجابي لمستوى التضخم، والادخار على سعر الصرف، وهو أمر متفق مع النظرية الاقتصادية، وكذلك هناك تأثير إيجابي للمتغير الوهمي (2017) للسيطرة على صدمة سعر الصرف، مما يؤكد على دور تحرير سعر الصرف في رفع أسعار الصرف بشكل كبير. في المقابل لم يكن لنمو المعروض النقدي أو نمو دخل الأفراد أي تأثير على سعر الصرف. ولكن الشيء المثير للاندعاش هو التأثير الإيجابي لسعر الفائدة الحقيقي على سعر الصرف، وهو الأمر غير المتفق مع النظرية الاقتصادية، فمن المفترض أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لزيادة الطلب على الاستثمار في العملة المحلية، أكثر من العملات الأخرى، وبالتالي انخفاض سعر الصرف نتيجة زيادة قيمة الجنيه في مقابل الدولار. ولكن النتائج الإحصائية تعطي العكس، وقد يرجع ذلك لضعف أدوات البنك المركزي في السيطرة على الأوضاع الاقتصادية بالدول النامية ومنها مصر، وبالإضافة إلى ضبابية المشهد الاقتصادي المصري بعد ثورة عام 2011، ودخوله في موجات جامحة من التضخم، أثرت على القرارات الاقتصادية للمصريين لتجعلهم أكثر رغبة في الاستثمار في العملات الأجنبية أو الذهب أو العقارات والأراضي أكثر من رغبتهم من الاستثمار في الجنيه المصري من خلال الادخار.

وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة يتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) لمعادلة سعر الصرف والتي تعادل 94.3%، مما يشير لارتفاع القوة التفسيرية للمعادلة، حيث تفسر المتغيرات المفسرة بالمعادلة 94.3% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الرسمي، أما باقي النسبة والبالغة 5.7% ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات

الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة، وكذلك جاءت قيمة اختبار دربن واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية، مما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى.

نتائج تقدير المعادلة الثانية (معادلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج)

ويتضح من جدول (8)؛ وجود تأثير إيجابي لسعر الصرف الرسمي على تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مصر. فطبقاً لمعامل الانحدار يؤدي ارتفاع سعر الصرف بجنيه واحد (أي زيادة عدد وحدات العملات المحلية مقابل الدولار بمقدار واحد جنيه) إلى زيادة مستوى تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مصر بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في الأجل الطويل، وهو أمر منطقي فارتفاع سعر الصرف يشجع العاملين المصريين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم الشخصية للإفادة من هذا السعر المرتفع، وخاصة أن مع زيادة سعر الصرف يقوم البنك المركزي باتباع سياسة انكماشية للسيطرة على التضخم المصاحب لارتفاع سعر الصرف، فيقوم برفع أسعار الفائدة بشكل كبير، وبالتالي يتحقق للعاملين بالخارج فائدة مزدوجة الأولى هي تحويل الدولار لعدد أكبر من الجنيهات، والثانية هي تحقيق معدلات فائدة مرتفعة على هذه المبالغ.

جدول رقم (9)

تأثير سعر الصرف على التحويلات المالية الواردة:

المتغير التابع: التحويلات المالية الواردة (%) من الناتج المحلي الإجمالي

الطريقة: طريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (3SLS)

متغيرات الأدوات: السعر الثابت، التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، نمو النقد، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الادخار، الفقر، مؤشر جيني، الإنفاق الاستهلاكي،

dum_1993, dum_2017, dum_2019

	<u>Coefficient</u>	<u>Std. Error</u>	<u>t-Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Exchange Rate	0.19418	0.0941	2.0639	0.043**
<i>Inflation</i>	0.39347	0.0837	4.7021	0.000***
<i>Real Interest rate</i>	0.33767	0.0938	3.6008	0.001***
<i>Poverty</i>	0.68693	0.1089	6.3075	0.000***
<i>Gini index</i>	1.00553	0.4304	2.3363	0.022**
<i>Cons. Expenditure</i>	0.07190	0.0724	0.9926	0.324
<i>Dummy 1992</i>	5.38157	1.3144	4.0943	0.000***
<i>Dummy 1993</i>	4.70849	1.2764	3.6889	0.000***
<i>Constant</i>	-49.0355	19.694	-2.4899	0.015**
key regression statistics				
<i>R-squared</i>	0.8414	Obs.		41
<i>Adjusted R-squared</i>	0.8051	Durbin-Watson stat.		1.6893

المصدر: نتائج النموذج

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة فنلاحظ تأثيراً إيجابياً لكل من معدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل الفقر، وسوء توزيع الدخل، وذلك على مستوى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهي كلها أمور متوقعة، بينما لم يكن لنمو الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية أي تأثير على مستوى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وبالنسبة إلى الإحصاءات العامة فيتضح أن المتغيرات المفسرة بالمعادلة تفسر 80.5% من التغيرات التي تحدث في مستوى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، أما باقي النسبة والبالغة 19.5% ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة. كذلك جاءت قيمة اختبار درين واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية، مما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى.

النتائج:

- التحويلات لا تزال شريان حياة اقتصادي مهم للعديد من البلدان، لكن نموها يواجه تحديات بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وعوامل أخرى، مما يستدعي الاهتمام بسياسات خفض تكاليف التحويل وتحسين جودة البيانات المتعلقة بها
- لا تزال تكاليف إرسال التحويلات مرتفعة بشكل عام، حيث بلغ المتوسط العالمي 6.2% لإرسال 200 دولار في الربع الأخير من عام 2022، وهو أكثر من ضعف الهدف المحدد في أهداف التنمية المستدامة (3%). تظل التكاليف هي الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء (8.0%) والأدنى في جنوب آسيا (4.9%)
- الأهمية المتزايدة: أصبحت التحويلات مصدراً أكثر أهمية للتمويل الخارجي للبلدان النامية، وغالباً ما تتجاوز قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، خاصة عند استثناء الصين من الحسابات.
- تُعد التحويلات المصدر الأكبر للتمويل الخارجي في مصر في أغلب سنوات الدراسة، وتفوق أهميتها مصادر أخرى كقناة السويس والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات.
- أثبتت التحويلات أنها مصدر مستقر نسبياً للتدفقات المالية ومضادة للدورات الاقتصادية (أي أنها تزيد في فترات الركود)، مما ساهم في تخفيف حدة الأزمات.
- توجه معظم تحويلات المصريين العاملين بالخارج للاستهلاك (خاصة السلع المعمرة والعقارات) وليس للاستثمار، وقد يكون لها آثار سلبية محتملة (مثل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي).
- خلاص التحليل القياسي إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لتحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في مصر.
- أوضح التحليل القياسي أنه وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف وحجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج، فارتفاع سعر الصرف يشجع العاملين المصريين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم الشخصية للإفادة من هذا السعر المرتفع.

- كما أن زيادة تحويلات العاملين ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي من العملات الأجنبية، مما يسهم نسبياً في استقرار أسعار الصرف على المدى القصير، واتجاهه نحو الانخفاض على المدى الطويل.
- كما أوضحت النتائج أن قدرة تحويلات العاملين على تخفيض سعر الصرف ضعيفة نسبياً فيطلب خفض سعر الصرف الرسمي بمقدار جنيه واحد زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة أكبر من 3 % من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة كبيرة جداً خاصة في ظل تراجع نسبة العمالة المصرية بالخارج بالفترة الأخيرة.
- بلغت تحويلات العاملين 18.7 مليار دولار في عام 2013، ثم ارتفعت إلى 19.6 مليار دولار في عام 2014 ثم استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 20.4 مليار دولار في عام 2015 ثم تراجعت إلى 18.7 مليار دولار في عام 2016، ويرجع هذا إلى تراجع تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج بسبب عودة العديد منهم بسبب انهيار أسعار النفط في عام 2015 واستغناء دول الخليج عن العمالة الأجنبية وإحلالها بالعمالة الوطنية، حيث وصل سعر البرميل إلى 26.5 دولار للبرميل عام 2016 بعد أن وصل إلى 97 دولار للبرميل عام 2014.
- أحد أهم الأسباب الرئيسية في زيادة تحويلات العاملين في الخارج تحرير سعر الصرف عام 2016
- على الرغم من تعرض الاقتصاد العالمي لجائحة كورونا من بداية عام 2020 إلا تحويلات المصريين العاملين في الخارج ارتفعت بصورة قياسية خلال عامي 2020، 2021، فبلغت 29.6 مليار دولار عام 2020، وواصلت الارتفاع إلى 31.4 مليار دولار في عام 2021.

مقترحات لتعزيز واستدامة تحويلات المصريين العاملين بالخارج

1. مقترحات لتخفيض تكلفة إرسال التحويلات

- تسريع التحويل الرقمي والابتكار المالي (FinTech): إطلاق ودعم منصات رقمية موحدة وتطبيقات بالشراكة بين البنك المركزي والبنوك المصرية وشركات الاتصالات، تتيح التحويل الفوري من الخارج بتكلفة منخفضة وبسرعة.
- تعزيز المنافسة والشفافية: إنشاء بوابة إلكترونية رسمية تحت إشراف البنك المركزي تتيح للمستخدم مقارنة تكاليف التحويل وأسعار الصرف بين جميع مقدمي الخدمة في الوقت الفعلي
- توسيع نطاق الشمول المالي: زيادة عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات بنكية أو محافظ إلكترونية، خاصة في المناطق الريفية التي تستقبل جزءاً كبيراً من التحويلات مما يساعد على انخفاض الاعتماد على التحويلات النقدية (Cash-to-Cash) عالية التكلفة.
- تفعيل وتوسيع دور مكاتب البريد المصري المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية والإفادة من بنيتها التحتية الواسعة في عقد شراكات دولية لتقديم خدمات تحويل بتكلفة تنافسية للغاية.

2. مقترحات لتحسين مناخ الاستثمار لجذب التحويلات

ولكن تبقى مشكلة أن غالبية التحويلات تتجه نحو الاستهلاك والإنفاق على العقارات ويحتاج الاقتصاد المصري إلى استثمارات **منتجة** تخلق فرص عمل وتزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتتمثل أهم مقترحات تحسين مناخ الاستثمار فيما يأتي:

- إنشاء أدوات استثمارية مخصصة للمغتربين، مثل:
- سندات حكومية موجهة لتمويل مشروعات قومية محددة (مثل البنية التحتية، الطاقة المتجددة، تحلية المياه) بعائد تنافسي ومضمون.
- شهادات استثمار دولارية بعائد مجز مع ضمانات حكومية.
- صناديق استثمار متخصصة: إنشاء صناديق تستثمر في قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا، الزراعة الحديثة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والسماح للمصريين بالخارج بشراء وحدات فيها بسهولة.
- إنشاء منصة رقمية موثوقة للمغتربين بالشراكة مع القطاع الخاص وتحت رعاية حكومية تعرض فرصًا استثمارية في شركات ناشئة ومشروعات صغيرة ومتوسطة.

3. منح إعفاءات ضريبية على الأرباح الناتجة عن استثمار التحويلات في قطاعات إنتاجية محددة لمدة معينة (مثل

5 سنوات). وكذلك تقديم تسهيلات جمركية على المعدات والآلات التي يستوردها المغتربون لبدء مشروعاتهم في مصر.

4. تعزيز دور وحدة رعاية المستثمرين المصريين المقيمين بالخارج - وحدة تتبع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة

للاستثمار والمناطق الحرة مباشرة ويتم إنشاؤها بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج- في تقديم الدعم الفني والمشورة، وعرض الفرص الاستثمارية بمختلف القطاعات، وتيسير الحصول على الخدمات التي تقدمها الهيئة من خلال فروع مراكز خدمات المستثمرين المنتشرة بعدد من محافظات الجمهورية، وأخيرًا القيام بدور حلقة الوصل بين المصريين بالخارج والجهات المعنية التي يتم التعامل معها في مصر خلال المراحل المختلفة لممارسه النشاط.

5. دعم دور المجتمع المدني وحاضنات ومسرعات الأعمال لدعم رواد الأعمال وربطهم بالمستثمرين المحتملين من المصريين بالخارج.

6. زيادة أعداد ونوعية العمالة المصرية المطلوبة في الأسواق العالمية عن طريق:

- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الأسواق الرئيسية (مثل دول الخليج، أوروبا) وتحديد المهن والمهارات المطلوبة (مثل: التمريض، تكنولوجيا المعلومات، البرمجة، إدارة المشروعات، الطاقة المتجددة، اللوجستيات). وتحديث المناهج في الجامعات والمعاهد لتلبية هذه الاحتياجات.

■ الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص والتركيز على المهارات العملية التي يحتاجها السوق.

■ تعزيز المهارات اللغوية والرقمية للطلاب بداية من المرحلة الابتدائية.

السعي للحصول على الاعتماد الدولي للشهادات والمؤسسات التعليمية.

7. اعتماد سعر صرف مرن وموحد، يُدار وفقًا لآليات العرض والطلب للقضاء على السوق الموازية وبناء الثقة

والمصداقية في قوة الاقتصاد المصري: بنك مركزي قوي ومستقل، استهداف التضخم، سياسات مالية منضبطة، وقطاع مالي ومصرفي قوي وسليم

8. امتيازات اجتماعية وصحية للمصريين العاملين المصريين بالخارج Money Back.

يتم تجهيز وطرح عدة حزم امتيازيه سواء نقدية أو اجتماعية أو صحية للمصريين العاملين المصريين بالخارج Money Back " (احتساب نقاط لكل دولار يتم تحويله)، مع دراسة طريقة احتساب مقابل كل نقطة، تضاف على حساب المحول يستفيد منها شهريًا لعل تجربة كروت المشتريات البنكية الائتمانية تمثل نموذجًا ناجحًا في هذا الشأن، كما يتم إعداد برامج الترويج لتحفيز المصريين العاملين بالخارج لتحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من خلال القنوات البنكية المصرفية التي يشرف عليها البنك المركزي المصري ووزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والأدوات المستخدمة للسياسات النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، ...،)؛ وذلك لضمان استدامة تدفق النقد الأجنبي من خلال القنوات الرسمية، وذلك من خلال وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج.

9. إصدار عملة رقمية لمواجهة التحويلات غير الرسمية.

فإصدار "جنيه رقمي" سيكون بنية تحتية مالية للمستقبل بالنسبة لتحويلات المصريين بالخارج فهو سيساعد على:

- تخفيض تكلفة التحويل بشكل جذري بفضل إلغاء معظم الوسطاء.
- يتم التحويل بشكل فوري وسريع ومباشر.
- القضاء التام على السوق الموازية للتحويلات حيث إن أي تحويل بالجنيه الرقمي هو تحويل رسمي بسعر الصرف الرسمي ومسجل لدى البنك المركزي.
- تعزيز الشمول المالي نظرًا لحاجة المستفيد لإنشاء محفظة جنيه رقمي.
- زيادة الشفافية والأمان حيث تكون كل من الرسوم وسعر الصرف واضحة تمامًا قبل إتمام المعاملة، ويتم تأمين المعاملات بتكنولوجيا التشفير المتقدمة تحت إشراف البنك المركزي مباشرة.

إلا أن إصدار الجنيه الرقمي سيحتاج بنية تحتية تشريعية وتنظيمية قوية وشاملة حيث يتطلب:

- تعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي: منح البنك المركزي المصري السلطة القانونية الصريحة لإصدار عملة رقمية كـ "نقد قانوني".
- لوائح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ربط الهوية الرقمية للمواطن (الرقم القومي) بمحفظة الرقمية، مع وضع حدود على المعاملات مجهولة الهوية (إن سُمح بها).
- قانون حماية البيانات والخصوصية: يحتفظ البنك المركزي بسجل لجميع المعاملات، فيجب وضع قانون صارم يحدد كيفية جمع البيانات، وتخزينها، ومن يحق له الوصول إليها، ولأي أغراض.
- إطار تنظيمي للأمن السيبراني: وضع معايير أمنية صارمة للبنية التحتية المركزية، وتطبيقات المحافظ الرقمية، ونقاط التشغيل البيئي مع المؤسسات المالية الأخرى لحماية البنية التحتية للجنيه الرقمي من الهجمات السيبرانية.
- قواعد حماية المستهلك المالي: تحديد آليات واضحة لحل النزاعات، وتحديد المسؤولية في حالات الاحتيال أو الأخطاء الفنية أو سرقة المحافظ الرقمية، البنك المركزي أم مزود خدمة المحفظة؟
- قواعد التشغيل: ضمان أن الجنيه الرقمي يمكن استخدامه بسهولة مع الأنظمة المالية القائمة (الحسابات البنكية، محافظ الهاتف المحمول الحالية مثل فودافون كاش، بطاقات الدفع).

ولكن هذا المشروع الطموح لا يخلو من تحديات ومخاطر يجب إدارتها بحكمة مثل:

- مخاطر الأمن السيبراني: حيث إن أي اختراق يمكن أن يؤدي إلى كارثة مالية ويفقد الثقة في النظام بأكمله.
- خطر نزوح الودائع من البنوك: إذا وجد المواطنون أن الاحتفاظ بأموالهم في صورة جنيه رقمي أفضل من الودائع البنكية مما يقلل من قدرة البنوك على إقراض الشركات والأفراد ويضر بالنمو الاقتصادي.
- الفجوة الرقمية: قد يتم استبعاد كبار السن أو سكان المناطق التي تقتصر على تغطية إنترنت جيدة أو الذين لا يمتلكون هواتف ذكية.
- مخاطر الخصوصية: يمكن للحكومة تتبع كل معاملة يقوم بها كل مواطن. مما يثير مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية المالية وإمكانية المراقبة المفرطة.
- التكلفة والتعقيد التشغيلي: بناء وإدارة وصيانة البنية التحتية للجنيه الرقمي مشروع مكلف ومعقد للغاية ويتطلب كفاءات فنية على أعلى مستوى.

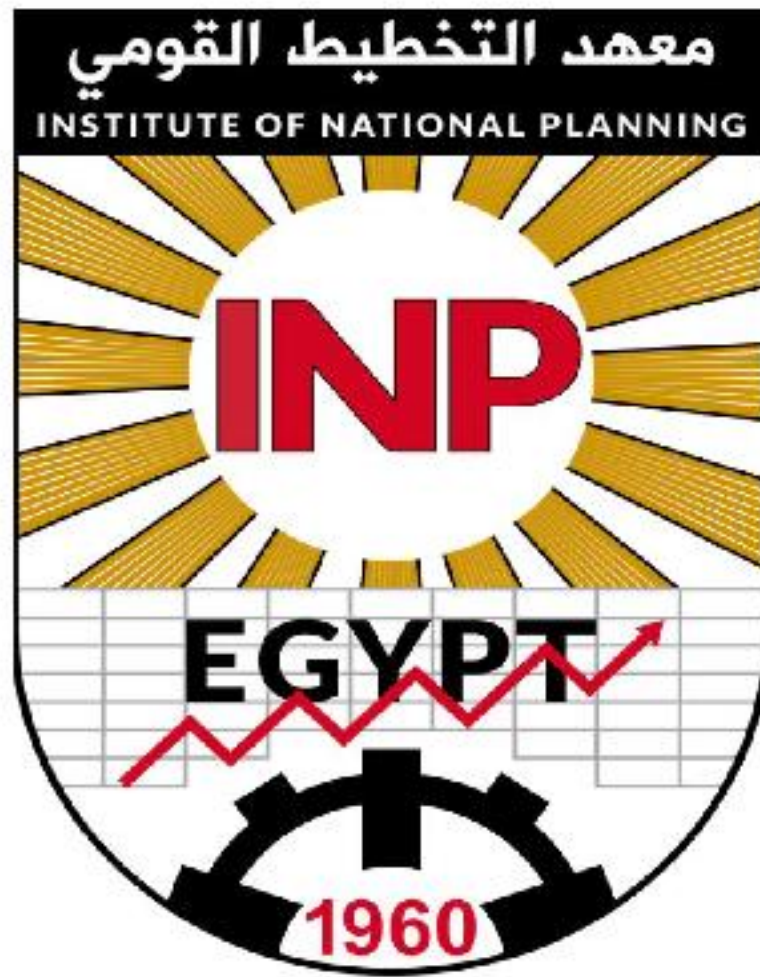
قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
3. قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي (WBI)، سنوات مختلفة
4. تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025: العلاقة بين الهجرة والتنمية: مسارات نحو الازدهار"، الصادر عن الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة.
5. ورقة سياسات أ.د. فادية عبد السلام (2020) بعنوان: " تداعيات أزمة كورونا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج "
6. ورقة سياسات د. سالي محمد فريد (2020) بعنوان: "تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي"
7. ورقة سياسات أ.د. فادية عبد السلام (2019) بعنوان: "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر "

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1 Abdirahman Abdullahi Adow (2025) "Remittances and economic growth in East Africa", Cogent Economics & Finance, 13:1, 2461604, DOI: 10.1080/23322039.2025.2461604
- 2 Elazhary, R. H., Eladham, F. M., & Elakkad, M. M. (2023). The impact of workers' remittances on the economic growth in Egypt: A financial inclusion perspective. Journal of Business Research, 45(4). <https://zcom.journals.ekb.eg/>
- 3 Eltahlawi, M.. (2024). Impact of remittance on children's education attainment level in Egypt; analysis on gender differences between children's education attainment levels. SSRN Electronic Journal, <http://doi.org/10.2139/ssrn.r915594>
- 4 Kuffour, T. A., & Boateng, S. A. (2024). The impact of remittance on economic growth and unemployment in Nigeria: Does remittance contribute to Dutch disease effects? ISRG Journal of Economics, Business & Management, II(IV), 107-121. <https://doi.org/10.5281/zenodo.13265514>
- 5 "Remittances Slowly in 2023, Expected to Grow Faster in 2024" Migration and Development Brief 40, World Bank Jun 2024
- 6 "Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization " Migration and Development Brief 39, World Bank Dec 2024
- 7 "Remittances Remain Resilient but Are Slowing " Migration and Development Brief 38, World Bank Jun 2023
- 8 Sharaf, M. F. (2014). The remittances-output nexus: Empirical evidence from Egypt. Economics Research International, 2014, Article 965240. <https://doi.org/10.1155/2014/965240>
- 9 Tchantchane, A., Rodrigues, G., & Fortes, P. C. (2013). "AN EMPIRICAL STUDY OF THE IMPACT OF REMITTANCE, EDUCATIONAL EXPENDITURE AND INVESTMENT ON GROWTH IN THE PHILIPPINES", Applied Econometrics & International Development, Vol.3-1



WWW.INP.EDU.EG

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم 11765
A.R.E SALAH SALEM ST. NASR CITY, CAIRO P.O.BOX: 11765